الفصل الرابع عشر

نتائـــج الدراســـة الميدانيـــة

(الإسهامات والحصاد)

الفصل الرابع عشر

نتائج الدراسة الميدانية : الإسهامات والحصاد

تمهيد

أولاً : مناقشة نتائج الدراسة .

ثانياً: عرض لأهم إسهامات الدراسة وحصادها.

ثالثا: أوجه القصور وأهم التوصيات.

تمهيـــد

أبرزت هذه الدراسة أهمية تفسير العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية، وذلك لما لتنمية الموارد البشرية من أهمية خاصة، فمفهوم التنمية البشرية أصبح الآن يتجاوز إشكالية الإنسان المورد، لينظر إلى الإنسان من خلال التنظيم المجتمعي والسياق العام الذى يوجد فيه كائناً فاعلاً ومتفاعلاً من النظم والمؤسسات. وفي علاقاته الإجتماعية من أجل تنمية طاقاته وإمكاناته إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، وإلى توظيف كافة هذه الطاقات وتلك الإمكانات في توفير الرخاء له ولغيره من البشر.

ولهذا يمكننا القول بأن رأس المال البشرى هو المحرك الأساسى للتنمية الشاملة على إعتبار أن التنمية عملية إجتماعية إقتصادية متراكبة يحتل الإنسان مركز هام هو محركها. وإجمالاً فإن تنمية الموارد البشرية يتوقف على مدى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد.

ويمكننا القول أن التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة أضحى واحداً من مجموعة الحاجات الأساسية للأفراد التى ينبغي الوفاء بها تحقيقاً لأهداف التنمية.

هذا وقد حاولت هذه الدراسة بإعتبارها تسعى إلى تفسير العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر، معالجة هذه العلاقة وتحليلها للوصول إلى الآليات التى تحكمها وتحدد أثارها. أيضاً لتقديم رؤية سوسيولوجية لأبعاد وقضايا هذه العلاقة وصولاً لتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية.

كما كان الهدف الرئيسى لهذه الدارسة يدور حول تفسير العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية وذلك عبر تحليل بعض القضايا والأبعاد، ومن الطرح الإمبيريقي والميداني، نجد أن الدراسة قد تناولت بالتحليل أبعاد وآليات هذه العلاقة عبر مجموعة من الإشكاليات لعل أهمها :

- واقع نظام التعليم الجامعي في مصر.
- التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية وحدود العلاقة .
- التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية : أهم المكتسبات.
- التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية : آليات التفاعل.

في هذا الخصوص خلصت الدراسة الميدانية إلى أن ثمة علاقة واضحة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية، وتحكم هذه العلاقة مجموعة من الآليات الهامة، وبناء على ما سبق سوف يتم التركيز في هذا الفصل على عرض نتائج الدراسة الميدانية من خلال عدد من البنود التفسيرية لهذه العلاقة، **وفي محاولة من الباحثة للإجابة عن تساؤلات الدراسة الأساسية، بما يحقق أهدافها العامة:**

- **البند الأول:** مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.
- **البند الثاني :** عرض لأهم إسهامات الدراسة وحصادها.

البند الأول: مناقشة نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا البند إستعراض ومناقشة أهم ما خلصت إليه الدراسة الميدانية والتى كشفت عن العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية، وسيتم عرض النتائج عبر مجموعة من المحاور الرئيسية التى تناولتها الدراسة الميدانية، ومن خلال الإجابة على التساؤلات الأساسية للدراسة.

أولاً: المحـــور الأول :

نتائج تتعلق بالخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمبحوثين:

يرصد هذا الجزء الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمبحوثين وقد جاءت النتائج كالتالي: كشفت الدراسة عن أهم البيانات الأساسية لعينة الدراسة وذلك من خلال الدراسة الميدانية فقد خلصت الدراسة بأنه **وفقاً لتوزيع أفراد العينة طبقاً للنوع**، ويعد النوع من أهم الخصائص الإجتماعية، ويرجع ذلك إلى الصلة القوية بين الأنواع، وبين مدى التأثير بالقضايا التعليمية، وما ينتج عن ذلك من إدراك لطبيعة التعليم الجامعي في علاقته بآليات تحقيق التنمية البشرية.

بالنسبة **للتركيب النوعي** أوضحت النتائج وجود تقارب شديد بين عدد الطلاب الذكور (١٨٦) وعدد الطلاب الإناث (٢٠٠) مع الإشارة إلى وجود إرتفاع طفيف في نسبة الطلاب الإناث من الطلاب الذكور. أما فيما يخص **البناء العمرى** فكانت غالبية أفراد العينة من الفئة العمرية (٢٠ عاماً فأكثر) بنسبة (٧٥.٤%) من حجم العينة، يلى في ذلك الفئة العمرية (١٩ – ٢٠) عاماً (١٦.٨%)، مما يوضح أن غالبية أفراد العينة كانوا يتمركزون في الفئة العمرية (١٩ – ٢٠) عاماً و(٢٠ عاماً فأكثر) وفي هذا إشارة إلى حرص الباحثة على تطبيق الإستبيان على طلاب السنوات النهائية، فهم الأكثر نضجاً والأكثر خبرة بواقع الحياة الجامعية.

أما عن توزيع أفراد العينة طبقاً للكليات الجامعية محل الدراسة، فقد بلغ حجم العينة الكلية (٣٨٦ مفردة) وبيانها كالتالي:

- كلية الحاسبات : (١٠٢) مفردة تمثل (٢٦.٤%) من إجمالي حجم العينة.
- كلية الآداب : (٩٥) مفردة تمثل (٢٤.٦%) من إجمالي حجم العينة .
- كلية الحقوق : (٩٧) مفردة تمثل (٢٥.١%) من إجمالي حجم العينة .
- كلية الطب : (٩٢) مفردة تمثل (٢٣.٩%) من إجمالي حجم العينة .

ومن الملاحظ أن الدراسة قد إتجهت إلى تحديد جيد لأعدد أفراد العينة الإجمالية في كليات الجامعة محل الدراسة بأعداد متشابهة. وربما حقق ذلك نوع من الإتساق العددى بين مفردات العينة.

أما عن محل الإقامة فقد أوضحت الدراسة تساوي عدد الطلاب المقيمين في الريف مع عدد الطلاب المقيمين في الحضر، مع إختلافات بسيطة في النسب، فعلى حين تبلغ نسبة الطلاب المقيمين في الريف (٥٠.٤%) من إجمالي حجم العينة، بلغت نسبة الطلاب المقيمين بالحضر (٤٩.٥%) من إجمالي حجم العينة.

ثانياً: المحـــور الثانـــــــي:

نتائج تتعلق بواقع نظام التعليم الجامعي:

كشفت الدراسة الميدانية فى هذا الجزء من الدراسة عن إتجاهات المبحوثين من مختلف الكليات نحو قضايا التعليم الجامعي بالنسبة لهم بإعتباره يشكل أحد مفردات العصر المتغير، كما أن القناة التى يستطيع من

خلالها الشباب الإلتحاق بسوق العمل، والحياة المهنية، **ومن هنا كان حرص شباب الباحثين عن الكلام بحرية تامة عن واقع نظام التعليم الجامعي. ولقد إشتمل هذا المحور على بعض القضايا والأبعاد الهامة منها :**

- رسالة الجامعة (الدور المفترض).
- مدى تحقيق رسالة الجامعة لهذا الدور.
- المعوقات التى تحد من إنطلاقة الجامعة نحو تحقيق رسالتها.
- أسباب إنخفاض مستوى التعليم الجامعي .
- أسباب تصور المناهج الدراسية بالجامعة كسبب مباشر لإنخفاض مستوى التعليم الجامعي.

فعن نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق برسالة الجامعة (الدور المفترض) فقد إختلفت المؤشرات الدالة على تلك الرسالة، كما تنوعت هذه المؤشرات فعلى سبيل المثال فتحت كليات الحاسبات والآداب مؤشر (إعداد الكوادر العلمية والفنية) كرسالة للجامعة الترتيب الأول، فنجد أن مؤشر تحقيق التواصل مع مجتمع المعرفة. جاء في المركز الثالث لكلية الحاسبات، على حين جاء مؤشر تنمية القدرات الذاتية – المركز الأول من حيث تحقيق رسالة الجامعة لكليتى الحاسبات والطب، أما رسالة الجامعة التى تتلخص في تخريج منتج قادر على المشاركة، فقد إحتل المركز الأول لكلية الآداب، والثاني لكلية الحاسبات والثالث لكلية الحقوق، والرابع لكلية الطب. أما رسالة الجامعة الخاصة بحل مشكلات المجتمع، فقد إستحوذت على الترتيب الأول لكلية الحاسبات والثاني لكلية الآداب، والأول لكلية الحقوق والرابع لكلية الطب، وعن رسالة الجامعة والمتمثلة في الوفاء بتمطلبات سوق العمل فقد إستحوذ على الترتيب الأول لكلية الآداب، والترتيب الثاني لكليتى الحاسبات والحقوق، والترتيب الثالث لكلية الطب.

ومن الواضح أن ثمة إتفاق بين مبحوثينا من الطلاب على مجمل الرسالة التى تحققها الجامعة وإن إختلفت مؤشرات الترتيب، إلا أنها تشير فى مجملها إلى إدراك عينة الدراسة أن هناك رسالة الجامعة لابد أن تضطلع بها.

وعن مدى تحقيق الجامعة لهذه الرسالة، فلقد جاءت نتائج الدراسة لتوضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (٦٩.٩%) قد أشاروا إلى أن الجامعة تحقق رسالتها، بينما أشار (٣٠.١%) من إجمالي أفراد العينة أن الجامعة لا تحقق رسالتها. ولعل في ذلك إشارة على أن الجامعة برغم كل المعوقات التى تواجهها والمشاكل التى تجابهها، فهي صامدة وباقية في تحقيق رسالتها. وهذا ما أدركه الشباب المبحوثين من مختلف الكليات.

وأما عن المعوقات التى تحد من إنطلاقة الجامعة نحو تحقيق رسالتها، فلقد جاءت إستجابات المبحوثين وفقاً لنتائج الدراسة الميدانية كالآتي:

- حمل متغير ضيق الموارد وضعف الإمكانيات أعلى نسب الإستجابة بين المبحوثين، فلقد أشار بذلك (٤٤%) من المبحوثين من مختلف الكليات كما أشار (٢٠.٥%) من حجم العينة، إلى محدودة المناهج العلمية، كما أشار (١٨.١%) إلى أن الجامعة لا تستطيع الوفاء برسالتها وهذا يرجع إلى عدم قدرتها على التحديث وتحقيق متطلبات التنمية. على حين منح (١٧.٤%) من حجم العينة، متغير ضعف القدرة على التواصل مع متطلبات سوق العمل، المعوق الرابع والأخير لعدم قدرة الجامعة على الوفاء برسالتها.

- والواقع أنه في ضوء هذا التحليل السابق للمعوقات التى تحول بين الجامعة وبين تحقيق رسالتها كما أبداها لنا الطلاب، يتجلى لنا على الفور مدى إلمام المبحوثين بالعقبات والمشكلات التى تقف حجر عثرة أمام الجامعة للقيام بالدور المفترض القيام به، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، كشفت هذه التحليلات عن أن الجامعة إطاراً مؤسساً هاماً يحمل في طياته، مجموعة من العلاقات التفاعلية بين الجامعة وطلابها.
- أما عن الأسباب التى أدت إلى إنخفاض المستوى التعليمي للطلاب كأحد الأسباب الفاعلة التى تعوق الجامعة بين تحقيق رسالتها، **فقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية موضحة لهذه الأسباب ومرتبة حسب الأهمية على النحو التالي:**
  - جاء تدهور العلاقة بين الأستاذ والطالب بالترتيب الأول على مستوى كلية الطب، والترتيب الثالث على مستوى كلية الحقوق، والترتيب الثاني على مستوى كلية الآداب والحاسبات.
  - أما متغير زيادة أعداد الطلاب، فقد جاء بالترتيب الأول لكليتى الحاسبات والآداب، والثاني لكلية الحقوق، والثالث لكلية الطب.
  - أما متغير محدودية المناهج وعدم كفاءتها، فقد جاء في الترتيب الأول لكلية الحقوق والثاني لكلية الطب والثالث لكليتى الحاسبات والآداب.
  - أما متغير عدم مواءمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل، فقد جاء في الترتيب الخامس لكليتى الحاسبات والآداب، والرابع لكلية الحقوق والسادس لكلية الطب.
  - أما متغير كلية الدراسات النظرية على الدراسات التطبيقية، فقد جاء في الترتيب الرابع لكلية الحاسبات، والسادس لكلية الآداب، والخامس لكليتى الحقوق والطب.
  - أما متغير إتباع طرق تدريسية عقيمة، فقد جاء في الترتيب السادس لكليتى الحاسبات والحقوق، والترتيب الرابع لكليتى الآداب والطب. ولعل مجمل هذه المتغيرات تشير في مجلمها إلى إنخفاض المستوى التعليمي بالجامعة والتى أشار إليها المبحوثون، مما يعنى أن طلابنا على وعي بأهمية تحقيق التعليم الجامعي الرسالية الأساسية، وهي تحقيق التنمية البشرية المنشودة في ضوء توافر وتحسين الإمكانيات المتاحة والبيئة التعليمية النشطة.
  - أما عن أسباب قصور المناهج الدراسية بإعتبارها أحد الأسباب المؤدية لإنخفاض المستوى التعليمي بالجامعة، فلقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد على أن السبب الأول لهذا القصور يتمثل فى إتباع طرق تدريسية عقيمة والتركيز على الكم بدلاً من الكيف، أجمع على ذلك (٣١.١%) من أفراد العينة، على حين منح (٢٥.٤%) من أفراد العينة عامل عدم وجود إستراتيجية واضحة للتعليم الجامعي ومناهجة، كأحد أسباب إنخفاض المستوى التعليمي، كما أكد (٢١%) من أفراد العينة أنه لا توجد معايير علمية لكل مفرد، في حين أقر بذلك (٢٢.٥%) من أفراد العينة أنه لا يوجد إتجاه نحو الثقافة المبدعة.
  - ولعل هذه التصورات تشير في مجلمها إلى أنه إذا كانت للجامعة رسالة، فإن قصور المناهج الدراسية بالجامعات تمثل أحد الأسباب الهامة المؤدية إلى فشل الجامعة في تحقيق رسالتها. وأن هذه الإستجابات كما أوضحها طلابنا، إنما تدل على إيمانهم ووعيهم بالمتغيرات الفاعلة داخل النسق التعليمي الجامعي.

ومن خلال هذا الإستعراض السابق لنتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمحور الثاني (واقع نظام التعليم الجامعي في مصر)، تكون الدراسة قد إستطاعت الإجابة على التساؤلين الأول والثاني للدراسة ومؤداهما:

التساؤل الأول:

(١) ما هي الأهمية النسبية للتعليم الجامعي كما يطرحها الطلاب؟

(رسالة الجامعة والدور المفترض).

التساؤل الثاني :

ما هي القضايا الأساسية التى يثيرها الطلاب في مواجهة التعليم الجامعي في مصر؟

وبذلك تكون الدراسة في هذا المحور قد **إستطاعت تحقيق الهدف الأول والثاني للدراسة** وهما على النحو التالى:-

الهدف الأول للدراسة:

- الكشف عن الأوضاع المتغيرة للتعليم الجامعي في مصر، وواقع نظام التعليم الجامعي من حيث رسالة الجامعة والدور المفترض.

الهدف الثاني للدراسة:

- الكشف عن بعض التصورات الخاصة بالتعليم الجامعي كما يطرحها الطلاب .

ثالثاً : المحـــور الثالث:

"التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية" يعد التعليم الجامعي من أهم الأسس والمرتكزات التى ترتكز عليها التنمية البشرية تحقيقاً لأهدافها، ولا غرابة في القول بأن التعليم الجامعي وما يحققه للفرد من مهارات ذهنية وعملية، تمكن الأفراد من الدخول إلى عالم الحياة العصرية، يعد من أحد المؤشرات الرئيسية التى يحتوى عليها دليل التنمية البشرية.

وقد أظهرت النتائج الإحصائية الخاصة بالدراسة الميدانية فى هذا المحور عدداً من النتائج الهامة تتعلق بالقضايا الآتية:

- مدى مساهمة التعليم الجامعي في دفع مسيرة التنمية البشرية.
- مؤشرات مساهمة التعليم الجامعي في دفع مسيرة التنمية البشرية.
- أسباب عدم تحقيق التعليم الجامعي لأهداف التنمية البشرية
- قدرة التعليم الجامعي على إفراز منتج قادر على تحمل أعباء التنمية .
- تحقيق التعليم الجامعي لأهداف التنمية البشرية.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية بعض النتائج ذات الأهمية وأهمها ما يلي:

- أوضحت النتائج بنسبة (٨٨.٩%) من جملة المبحوثين من مختلف الكليات الذين أشاروا إلى أن التعليم يساهم في تحقيق تنمية بشرية، بينما أشار (١١.١%) من جملة المبحوثين إلى أن التعليم لا يساهم في تحقيق التنمية البشرية.

ومعنى ذلك أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم والتنمية البشرية:

- **وعن مؤشرات مساهمة التعليم الجامعي في التنمية البشرية، جاءت نتائج الدراسة الميدانية موضحة لهذه المؤشرات حسب الترتيبات الآتية:-**

  - إحتل مؤشر "تخريج طالب قادر على مواجهة وتحمل أعباء التنمية" المركز الثاني لكلية الحاسبات، والمركز الأول لكلية الآداب، والمركز الثالث لكلية الحقوق، والمركز الثاني لكلية الطب.
  - إحتل مؤشر "إعداد الكوادر المؤهلة لسوق العمل، المركز الرابع، لكلية الحاسبات، والمركز الثالث لكلية الآداب، والمركز الأول لكلية الحقوق، والمركز الرابع لكلية الطب.
  - أما مؤشر (إجراءات البحوث العملية لحل مشكلات المجتمع) فقد جاءت إستجابات العينة لتحتل المركز الثالث لكلية الحاسبات، المركز الرابع لكلية الآداب، والمركز الثاني لكلية الحقوق، والمركز الثالث لكلية الطب.
  - أما مؤشر (ملاحقة التطور في كافة فروع المعرفة) فقد جاء في الترتيب الأول لكلية الحاسبات، والثاني لكلية الآداب، والرابع لكلية الحقوق، والترتيب الأول لكلية الطب.
  - ولعل مجمل هذه المؤشرات تحمل بعض الدلالات الهامة التى تتسق في مجملها مع ما توصلت إليه من نتائج سابقة والتى ركزت على مدى مساهمة التعليم الجامعي في دفع مسيرة التنمية وتحقيق لأبعادها المختلفة، مما يؤكد على أن العلاقة مازالت إيجابية بين الطرفين وفي هذا تحقيقا لبعض أهداف الدراسة.
  - لقد حملت بعض إستجابات المبحوثين إشارة إلى عدم قدرة التعليم الجامعي على تحقيق أهداف التنمية. ولقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية محققة ومحللة لهذه الأسباب من أهمها (أوزان نسبية):
    - ضعف المقررات الدراسية .
    - نقص الإمكانيات والموارد .
    - عدم وجود فرص للتجديد والإبتكار.
    - عدم ملائمة نام التعليم الجامعي لإحتياجات سوق العمل.
    - عدم إكساب الطلاب المهارات المتجددة.
    - إنعدام قنوات التواصل الهادفة بين الشباب وأجهزة المجتمع.
    - عدم ربط سياسات التعليم الجامعي بإحتياجات التنمية .
    - عدم وجود إستراتيجية واضحة للتعليم .
    - غياب الفكر المستقبلى .

وعن تصورات المبحوثين لمدى إفراز التعليم الجامعي للمنتج القادر على تحمل أعباء التنمية، جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد أن (٧٣.٦%) من جملة المبحوثين قد أكدوا على قدرة النظام التعليمي الجامعي

لإفراز منتج قادر على تحمل أعباء التنمية، بينما قرر (٢٦.٤%) من إجمالي حجم العينة أن نظام التعليم الجامعي غير قادر على إفراز منتج قادر على تحمل تبعات التنمية.

ولعل في ذلك إشارة إلى وعى أفراد العينة بآليات العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية وتأكيداً لذلك جاءت إستجابات أفراد العينة في جزء آخر من الدراسة الميدانية، لتؤكد وجهة نظر المبحوثين فيما يتعلق بتحقيق التعليم الجامعي لأهداف التنمية البشرية، فلقد أشار (٦٤.٨%) إلى أن التعليم الجامعي بتحقيق تنمية بشرية في ضوء الإمكانيات المتاحة فقط، بينما أكد (٢٥.٦%) أن التعليم الجامعي يحقق بالفعل تنمية بشرية هادفة، على حين ذهب (٩.٦%) فقط من أفراد العينة بأن التعليم الجامعي لا يحقق تنمية بشرية هادفة. ولعل هذه النتائج جميعها تؤكد على حقيقة واضحة بأن هناك علاقة إيجابية بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية.

وإذا جاز لنا أن نتأمل تصورات الطلاب لمن أشاروا بأن التعليم الجامعي لا يحقق لهم تنمية بشرية، فلقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية محددة لتصورات الطلاب بما يحملونه من مؤشرات دالة لعل أهمها في هذا المجال:

- عدم التسلح بالمعرفة العصرية.
- الإفتقار إلى التخصصات ذات التقنيات الحديثة .
- عدم مواكبته لإحتياجات سوق العمل .
- لا ينمى القدرة على التفكير المستقل .
- لا يرتبط بالحاجات الأساسية للمجتمع.

وبهذا تكون الدراسة الميدانية في جانب منها قد إستطاعت الإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة "ما هي آليات العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية في ضوء تحليل بعض القضايا الأساسية"؟ وبذلك تكون الدراسة قد إستطاعت أن تحقق الهدف الثالث من الدراسة والمتمثلة في "الكشف عن العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية من حيث بعض القضايا الأساسية".

رابعاً : المحور الرابع: التعليم الجامعى والتنمية البشرية : أهم المكتسبات :

إن الطلاب شريحة متميزة من المجتمع، بل هم يشكلون فئة الشباب التى يعتمد تطورها على تطور المجتمعات بأنساق المختلفة، وفي مقدمتها النسق التعليمي وما يمنحه من خيارات أمام الشباب نحو العمل والتوظف والتكسب وآفاق المستقبل. هنا يبرز الدور الهام للمؤسسات التعليمية بوجه عام، والجامعية بوجه خاص نحو تحديد أهم المكتسبات التى يكتسبها طلابنا من خلال نظام التعليم الجامعي، بما يحقق آمالهم وأهدافهم، وبما يحقق غايات تنمية الموارد البشرية. فالتعليم الجامعي بما يتيحه للطلاب من قدرات معرفية ومهارية وبحيث يصبح من أهم مكونات رأس المال البشري.

وبناء على ذلك يثار في هذا المحور مجموعة من التحليلات الهامة لمدى قدرة التعليم الجامعي على إكساب الطلاب مجموعة من العوائد والمكتسبات لعل أهمها:

- المكتسبات المعرفية وتتضمن:

أ – علاقة التعليم بالإبداع والتمييز.

ب– علاقة التعليم بإكتساب المهارات المختلفة .

ج– علاقة التعليم بتنمية الجانب المعرفى والبحثى.

د– علاقة التعيم بالوعي والقدرة على الفهم .

- **المكتسبات الشخصية والذاتية: وتتضمن :**
  - علاقة التعليم بتنمية المهارات الذاتية .
  - التعليم وتحقيق الذات .
  - التعليم وتنمية القدرات .
- **المكتسبات المادية : وتتضمن:**
  - التعليم الجامعي وزيادة الدخل.
  - التعليم الجامعي والعائد الإقتصادي.
  - التعليم الجامعي والإستثمار الخاص.
  - التعليم الجامعي وأوجه التكسب .
- **المكتسبات المهنية وتتضمن :**
  - التعليم الجامعي وسوق العمل.
  - التعليم الجامعي والإختيار المهنى.
  - التعليم الجامعي وتنمية القدرات المهنية.
  - التعليم الجامعي وتنمية القدرات البحثية .

ولقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تعدد المكتسبات التى إستطاع الطلاب الحصول عليها من التعليم الجامعي مما يدل على أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد والبشرية، ذلك أن هذه المكتسبات تعرض أهم الروافد الهادفة إلى تنمية البشرعلى النحو التالى:–

(١) المكتسبات المعرفية:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية تصورات المبحوثين لمدى قدرة التعليم الجامعي على منح الأفراد الفهم العلمي المتميز. ولقد أجاب المبحوثين على ذلك بنسبة (١٠٠ %) ولا غرابة في ذلك حيث يمنح التعليم الجامعي الفرد على إكتساب مهارات الفهم المتميز، كناحية معرفية. أما عن كيفية تحقيق هذا الفهم العلمي المتميز **فلقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن ثمة مؤشرات تشير إلى ذلك منها:**

- منح القدرة على إتخاذ القرار السليم.
- المساعدة على الإختيار الرشيد.
- إمتلاك الرؤية النقدية .
- المساعدة في الحكم على الأمور.
- التشجيع على التفكير المستقل .
- التأهيل للتواصل مع العالم الخارجي.

ولقد تفاوتت ترتيبات المبحوثين لهذه المؤشرات، وإن كانت في مجملها تشير إلى أنها تشكل متغيرات فاعلة ذات تأثير مباشر على تحقيق الفهم العلمي المتميز.

وإذا ما إنتقلنا إلى كيفية تحقيق التعليم الجامعي ذاته للجوانب المعرفية، فلقد أكدت الدراسة في هذا الجانب (حسب تصورات المبحوثين) أن ثمة جوانب لهذه التنمية. فلقد أكد (٢٥.٢%) من جملة المبحوثين من مختلف الكليات على أن التعليم الجامعي ينمي الجانب المعرفي والبحثي. كما أكد (٢١.٢%) من جملة المبحوثين على أن وظيفة التعليم الجامعي هي التزود بالمهارات التقنية والمعرفية، وعلى جانب آخر أكد (٢١.٨%) من المبحوثين على أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد الحس المعرفي. كما أكد (١٤.٢%) على أن التعليم الجامعي يمكن الأفراد من التدريب على التعامل مع تكنولوجيا العصر، كما أكد (١٧.٦%) على أن التعليم الجامعي يساعد الباحثين لتنمية القدرة على التعامل مع المعطيات الحديثة. ولعل في تفسير كل تلك التصورات المختلفة التى ينميها التعليم الجامعي في الجوانب المعرفية، إشارة إلى أن التعليم الجامعي، رغم كل السلبيات، ما زال يلعب دوراً محورياً وهاماً، يرى فيه مبحوثونا السبيل إلى تنمية قدراتهم والإرتفاع بميولهم المعرفية.

وإذا ما إنتقلنا إلى الدور الحيوي للتعليم الجامعي في إدراك الأمور والحقائق، فلقد أكدت الدراسة الميدانية في هذا الجانب، وبنسبة (١٠٠%) على أن التعليم الجامعي يلعب دوراً فائقاً في حسن إدراك الأمور والحقائق.

وإذا ما إنتقلنا إلى مناقشة المتغيرات المختلفة التى يمكن الأفراد من حسن تقدير الأمور، أكدت الدراسة الميدانية أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد الدقة في مهنة المتغيرات، أشار إلى ذلك (٤٢.٢%) من أفراد العينة، كما أشار (٢٩.٨%) من أفراد العينة على أن التعليم الجامعي يمنح (الأفراد السرعة في فهم المواقف)، وفي جانب آخر أشار (٢٨%) من جملة المبحوثين على أن التعليم الجامعي يمكن الأفراد من حسن تقدير الأمور.

ولعل كل هذه التصورات مجتمعة تشكل في نهاية الأمر تصوراً هاماً لكيفية تحقيق التعليم الجامعي لرؤية معرفية أفضل لحسن إدراك الأمور، كما يلى:-

- فعن قدرة التعليم الجامعي على منح الأفراد حرية التعبير عن الرأي، كقدرة معرفية، أشارت إستجابات المبحوثين وبنسبة (١٠٠%) على أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد القدرة على التعبير عن الرأي.
- كما أكدت الدراسة عن كيفية منح الأفراد القدرة على التعبير عن الرأي، وهو ما أشار إليه المبحوثون (٤٧.١%) بأن التعليم الجامعي يمنح الأفراد مناخ أكبر للحرية، كما أشار (٢٦.٧%) أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد حصانة أكبر، و أشار (٢٦.٢%) إلى أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد مزيداً من بدائل الإختيار.
- ولعل كل هذه التصورات السابقة تشير وبطريقة مباشرة إلى قدرة التعليم الجامعي على منح الأفراد مزيداً من المكتسبات المعرفية.

أما عن علاقة التعليم الجامعي بزيادة الوعي:

- **أكدت نتائج الدراسة الميدانية في هذا الجانب على عدة متغيرات هامة منها :**
  - أن التعليم الجامعي ينمى القدرة لدى الأفراد على فهم الأمور بطريقة أفضل، أكد على ذلك (٤٥.٩%) من المبحوثين.
  - كما أكد (٣٥.٨%) من المبحوثين على أن التعليم يمنح الأفراد القدرة على التفكير السليم.

- وأكد (١٨.٣%) من جملة المبحوثين من مختلف الكليات، على أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد القدرة على التنبؤ في المواقف المختلفة.
- وتطبيقاً لما سبق تحليله من نتائج الدراسة الميدانية يمكننا القول بأن التعليم الجامعي يشكل أحد الروافد الهامة في إكساب الفرد المزيد بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية، وذلك **بإعتبار أن المكتسبات المعرفية تشكل أحد المتغيرات الهامة في تنمية البشر نظراً لما تمدهم به من قدرة التفكير والوعي**. ولعل في ذلك المقام، إجابة على جزء من التساؤل الرابع للدراسة، والذى مؤداه.

ما هي العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر؟ وذلك في ضوء الإستفسار عن :

– ما هو دور التعليم الجامعي في تنمية المكتسبات المعرفية؟

وبذلك تكون الدراسة قد حققت البند الأول من الهدف الرابع للدراسة والمتمثل في : تحديد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية وما يتضمن ذلك التحديد من رؤية تفسيرية خاصة لأهم المكتسبات المعرفية.

(٢) المكتسبات الشخصية والذاتية:

تشكل المكتسبات الشخصية والذاتية، أحد المعايير الهامة لمدى قدرة التعليم بصفة عامة، والجامعي بصفة خاصة، على صقل شخصية الأفراد وتنمية ذواتهم، ولقد أشارت الدراسة الميدانية إلى هذا الجانب، فلقد أكد (٩٠.٩%) من جملة المبحوثين على أن التعليم الجامعي يمنحهم القدرة على تحقيق الذات، بينما أشار (٩.١%) فقط إلى أن التعليم الجامعي لا يمكنهم من تحقيق ذاتهم – مما يشير بطريقة مباشرة إلى قدرة التعليم الجامعي على تنمية الجوانب الشخصية للمبحوثين–، ذلك أن التعليم الجامعي بأنماطه المختلفة يتيح للأفراد وسائط متعددة للتعبير عن ذواتهم، كما أنه من ناحية أخرى يمنح الأفراد القدرة على التعبير عن مواهبهم وقدراتهم بلا أدنى قيود.

وعن كيفية منهجية التعليم الجامعي للجوانب الشخصية والذاتية، أشار المبحوثون إلى أن هناك عدة متغيرات في هذا الجانب، تلعب دوراً فاعلاً منها:

- تقدير الذات وتحقيقها.
- الإحساس بالمكانة الإجتماعية.
- تحقيق حراك إجتماعي أعلى .
- تنظيم أطر الحياة .
- تغيير النظرة لمجريات الأمور.
- تحقيق التواصل مع الآخرين .
- حل المشكلات بطريقة موضوعية.

– ولعله من خلال النتائج نستوضح مدى قدرة التعليم الجامعي على تنمية المهارات الشخصية للمبحوثين، كجانب من جوانب تنمية الشخصية، أكد على ذلك (٨٩.٦%) من المبحوثين، بينما أشار (١٠.٤%) من أفراد العينة أن التعليم الجامعي لا يمكنهم من تنمية مهاراتهم الشخصية.

– وعن الجوانب المختلفة لتنمية المهارات الشخصية: أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد القدرة على التفكير المستقل. أشار بذلك (٨٤.٧%) من المبحوثين، كما أشار (٧٥.٤%) من

المبحوثين على أن التعليم الجامعي يمنحهم القدرة على إتخاذ القرار، كما أشار (٧٤.٤%) إلى أن التعليم الجامعي يمكن الأفراد من إستثمار الوقت بطريقة أفضل مما ينمي مهاراتهم، كما أكد (٨٧.٦%) على أن التعليم الجامعي يدعم القدرة على الإختيار المناسب، كذلك أشار (٧٨.٢%) على أن التعليم الجامعي يمكن الأفراد من تنظيم أطر الحياة، كذلك أكد (٧٦.٩%) من عينة الدراسة على أن التعليم الجامعي يمكن الأفراد من حسن تقدير الأمور.

ولعل كل هذه المتغيرات السابقة والخاصة بعلاقة التعليم الجامعي بالمكتسبات الشخصية والذاتية، وكيفية تنمية التعليم الجامعي للمهارات الشخصية والذاتية، تشير إلى أن التعليم الجامعي رغم كل سلبياته ما يزال يمثل ضرورة إجتماعية، ومطلبا حيوياً يرى فيه الكثيرون السبيل الوحيد لتنمية قدراتهم الشخصية والذاتية، وصقل ذواتهم ومنحهم الكثير من الآليات التراكمية لقدراتهم وإبداعاتهم الشخصية.

وفي هذا الإطار نستطيع القول بأن الدراسة تؤكد على وجود علاقة إيجابية قوية بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر، وبذلك تكون الدراسة قد إستطاعت الإجابة **على البند الثاني من التساؤل الرابع للدراسة والذى مؤداه : ما هي العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر إستناداً إلى تحليل بعض المكتسبات ومنها المكتسبات الشخصية والذاتية؟**

وبذلك تكون الدراسة في هذا الجانب قد إستطاعت تحقيق البند الثاني من الهدف الرابع للدراسة والذى مؤداه : تحديد العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر، إستناداً إلى تحليل بعض المكتسبات ومنها المكتسبات الشخصية والذاتية.

(٣) المكتسبات المادية :

تحاول الدراسة في هذا البند تحليل العائد المادي من التعليم الإجتماعي بإعتباره يمثل أحد أهم آليات المكتسبات المادية، حيث أن المكتسبات المادية تمثل أحد فرص الحياة ذات المردود الهام على حياة البشر. **وفي ضوء ذلك تم تحليل هذا المحور الهام بالإستناد إلى القضايا التالية:**

- التعليم الجامعي والدخل.
- التعليم الجامعي والإستثمار المادي.
- التعليم الجامعي وأوضاع التكسب .

التعليم الجامعي والدخل:

جاءت نتائج الدراسة في هذا الإطار موضحة أن (٩٠.٤%) من أفراد العينة لا يرون أن التعليم الجامعي يحقق لهم عائداً إقتصادياً، وذلك في مقابل (٩.٦%) فقط من أفراد العينة يوافقون على أن التعليم الجامعي يحقق لهم عائداً إقتصادياً.

ولا غرابة في ذلك حيث أن تدنى مستوى الدخل، وضيق الموارد المالية تشكل أحد الأسباب الرئيسية لإنخفاض مستوى الأجور، الأمر الذى يترتب عليه ضآلة العائد الإقتصادي من التعليم الجامعي.

وفي منحى آخر لتفسير أسباب عدم تحقيق التعليم الجامعي لعوائده الإقتصادية أشارت الدراسة الميدانية (٢٨.١%) إلى أن ثبات الدخول ومحدوديتها يمثل أحد أهم هذه الأسباب، كما أشار (٣١.٥%) إلى أن عدم ملائمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل يعد سبباً جوهرياً لعدم تحقيق التعليم الجامعي لعائده الإقتصادي،

كما أجمع (٢٠.١%) على أن التعليم الجامعي يتصف بمحدودية الإستجابة لمتغيرات العصر، هذا إلى جانب عدم تنوع الفرص المتاحة التى يتيحها التعليم الجامعي في مصر الآن.

وعن علاقة دخول الأفراد بسياسات التعليم الحالية أشار (٩٨.٢%) إلى عدم تناسب الدخول مع سياسات التعليم الحالية، كما أشار (١.٨%) فقط من مجمل أفراد العينة إلى أنه يوجد تناسب بين دخول الأفراد وسياسات التعليم الحالية.

التعليم الجامعي والإستثمار المادي:

وفي إطار تحليل هذا البند الذى يعد إستكمالاً لتحليل المكتسبات المادية، أشار (٤٧.٩%) من جملة أفراد العينة إلى أن التعليم الجامعي بأوضاعه الحالية لا يعتبر إستثماراً مادياً، بينما أشار (٥٢.١%) إلى أن التعليم الجامعي يعتبر إستثماراً مادياً.

وعن أسباب تحقيق التعليم الجامعي للإستثمار المادي كما أشار بذلك (٥٢.١%) من جملة المبحوثين، أشار (٤٨.٣%) من هذه العينة إلى أن التعليم الجامعي هو الطريق المباشر للتوظف، كما أشار (١٨.٩%) من هذه العينة أيضاً إلى أن التعليم الجامعي هو الأداة الوحيدة للتكسب. وأشار (٣٢.٨%) إلى أن التعليم الجامعي يؤمن المستقبل، ومن ثم فهذه كلها إشارات تدل إلى أن التعليم الجامعي يمثل إستثماراً مادياً.

وفي المقابل أشار (٤٧.٩%) من العينة الإجمالية للدراسة إلى أن التعليم الجامعي لا يمثل إستثماراً مادياً، ولقد قدموا بدراستهم في ذلك من بينها ثبات الدخول ومحدوديتها، أجمع على ذلك (٦٠%) من أفراد هذه العينة، كما أشار (٣٠.٨%) إلى ضيق فرص العمل المتاحة، كما أشار (٩.٢%) إلى أن التعليم الجامعي لا يؤمن المستقبل.

التعليم الجامعي وأوضاع التكسب:

يمثل التكسب أحد نتاج التعليم الجامعي، بل هو مرتبط مباشرة بنوعية التعليم الجامعي ومدى كفاءته في تحقيق أوضاع التوظف ومن ثم نواحي التكسب، ولذلك فإن تحليل هذا البند يأتي إستكمالاً للبنود السابقة. وفي هذا الإطار أشارت الدراسة الميدانية للدراسة إلى أن (٨٩.٦%) لا يرون أن التعليم الجامعي يشكل أداة للتكسب، في مقابل (١٠.٤%) يرون أن التعليم الجامعي يشكل أداة للتكسب.

كما أشار في هذا الصدد (٨٩%) من أفراد هذه العينة البالغ عددهم (٣٤٦ مفردة) إلى أن التعليم الجامعي بهذا الشكل لا يمكن أن يحقق عائداً إقتصادياً، بينما أشار (١١%) فقط إلى عكس ذلك.

وعن علاقة التعليم الجامعي بأوضاع التكسب المستقبلية أشار (٣٦.٣%) من أفراد العينة إلى أن التعليم سوف يتيح فرص أفضل للتكسب، بينما أشار (٣٨.٩%) إلى أن التعليم سوف يمنح للفرد القدرة على التوظف، كما أشار (٢٤.٨%) إلى أن التعليم الجامعي سوف يكسب الفرد القدرة الإقتصادية. ولا غرابة في هذا التصور المستقبلى، فعينة الدراسة بحكم أنها من شباب الجامعة، تتفاعل مع قضايا التعليم الجامعي، وتؤمن بقدرة التعليم الجامعي على تصحيح مساراته المستقبلية إذا ما توافرت شروط معينة. **وبذلك تكون الدراسة قد إستطاعت الإجابة على البند الثالث من السؤال الرابع الخاص بالكشف عن العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في ضوء تفسير المكتسبات المادية .**

وبذلك تكون الدراسة حققت البند الثالث من الهدف الرابع الدراسة .

(٤) التعليم الجامعي والمكتسبات المهنية:

يمثل التعليم الجامعي بما يطرحه من آليات للحراك المهنى والترقى أحد فرص الحياة، وذلك بما يتيحه من أبعاد تهيئ الفرد لمتطلبات عصر جديد، عصر المعرفة والتقنية المتسارعة. بمعنى آخر يطرح هذا البند سؤالاً هاماً : هل يحقق التعليم الجامعي تنمية بشرية فاعلة قوامها أفراد مشاركين في الحياة المهنية، بما يحقق لهم صعوداً مهنياً؟. **ولهذا عالج هذا البند مجموعة من القضايا الهامة منها :**

- التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
- التعليم الجامعي وتنمية القدرات.
- التعليم الجامعي والحراك المهنى.
- التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة.

(أ) التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل:

أما عن علاقة التعليم الجامعي بمتطلبات سوق العمل، فلقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية على أن (٩٨.٤%) من أفراد العينة ترى أن التعليم الجامعي لا يعد إستجابة لمتطلبات سوق العمل، بينما أشار (١.٦%) من أفراد العينة على أن التعليم الجامعى يعد إستجابة لمتطلبات سوق العمل وفي هذا الإطار ذهب (٩٣.٣%) إلى أن نمط التعليم الجامعي لا يتوافق ومتطلبات سوق العمل، بينما أشار (٦.٧%) إلى أن نمط التعليم الجامعي يتوافق ومتطلبات سوق العمل، ولعل هذه الإستجابة تطرح متغيراً جديداً يتعلق بأسباب عدم توافق نمط التعليم الجامعي الآن ومتطلبات سوق العمل.

ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية في هذا الإطار إلى الدلالات الآتية :

- أشار (٣٥.٣%) من إجمالي حجم العينة على أن التعليم الجامعي لا يحقق الطموحات المهنية للشباب.
- أشار (٢٧%) من جملة أفراد العينة إلى أن الأجور لا تتناسب وحجم العمل.
- أشار (٩.٧%) إلى أن زيادة الخريجين تفوق قدرة سوق العمل على إستيعابهم.
- كما أشار (٢٨.٠%) من عينة الدراسة إلى أن عدم موائمة التعليم الجامعي الآن مع المستحدثات الوظيفية يعد أحد الأسباب الرئيسية لعدم توافق نمط التعليم الجامعي الآن مع متطلبات سوق العمل.

ومن الواضح أن هناك إتفاقاً بين مبحوثينا على أن هناك علاقة واضحة بين نمط التعليم الجامعي الأن ومتطلبات سوق العمل، وذلك على إعتبار أن الإلتحاق بسوق العمل يمثل آلية هامة من آليات تنمية الموارد البشرية في مصر، ولعل هذه المتغيرات السابقة تحليلها تكشف من مجمل الأسباب التى يراها مبحوثونا تقف حائلاً أمام إلتحاقهم بسوق العمل.

(ب) التعليم الجامعي وتنمية القدرات:

يمثل هذا البند النقلة النوعية في أداء التعليم الجامعي، حيث أنه يتعلق بتنمية القدرات كأحد الدلائل الهامة على تنمية الموارد البشرية، وذلك بما يتيحه من تغيرات في المفاهيم، وتجديد في القدرات والإبداعات بما يمنح الأجيال الجديدة من فرص هامة للتجديد والإبداع.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية في هذا الجانب على عدد من القضايا لعل أهمها:

- العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية القدرات .
- كيفية تنمية التعليم الجامعي للقدرات .
- التعليم الجامعي وتنمية الجوانب البحثية والمعرفية.
- التعليم الجامعي وتنمية المهارات من خلال الدورات التدريبية.
- التعليم الجامعي والفهم الأفضل لتكنولوجيا المعلومات .
- دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية المهارات .

ولقد أكدت الدراسة الميدانية وجود علاقة إيجابية بين التعليم الجامعي وتنمية القدرات، حيث أشار (٨٧%) من جملة المبحوثين إلى أن التعليم الجامعي يحقق تنمية فعلية للقدرات، على حين أشار (١٣%) فقط إلى أن التعليم الجامعي لا يمنحهم أي تنمية لقدراتهم.

وفي إطار تفسير هذه العلاقة على نحو أشمل، تم سؤال المبحوثون عن كيفية تنمية التعليم الجامعي لهذه القدرات، لقد أشار (٣٦.٣%) من المبحوثين أن ذلك يتم من خلال التدريب على إستخدام التقنيات الحديثة، كما أشار (٢٤.١%) من جملة المبحوثين من مختلف الكليات محل الدراسة إلى أن التعليم الجامعي يحقيق تنمية لقدراتهم من خلال الدورات التدريبية، وفي هذا الإطار أيضاً أشار (٢١.٧%) من جملة المبحوثين، إلى أن التعليم الجامعي ينمى قدراتهم من خلال المحاضرات العلمية، وأخيراً أشار (١٧.٩%) من جملة المبحوثين إلى أن التعليم الجامعي يحقيق لهم تنمية لغوية من خلال دورات اللغات.

وإذا ما إنتقلنا إلى أن بند آخر يتعلق بدور التعليم الجامعي في تنمية الجوانب المعرفية والبحثية، كأحد المكتسبات المهنية، أشارت نتائج الدراسة الميدانية في هذا الإطار إلى أن (٩٢%) من المبحوثين قد أجمعوا على أن التعليم الجامعي لهم في تنمية الجوانب المعرفية، في مقابل (٨%) من جملة المبحوثين أشاروا على أن التعليم الجامعي لا يسهم في تنمية الجوانب المعرفية والبحثية.

أما عن كيفية تحقيق التعليم الجامعي لهذه الجوانب المعرفية والبحثية، فلقد أشار مبحوثونا أن ذلك يتم عن طريق الدورات التدريبية **ولعل تصورات أفراد العينة تكشف عن الأهمية البالغة لهذه الدورات كما عبر عنها مبحوثونا من مختلف الكليات وخاصة أنها ذات صلة بتنمية قدراتهم ومنها :**

- أنها تساعد على التفكير السليم.
- تنمى القدرة على الإدراك .
- تنمى القدرة على التحليل.
- تساعد على فهم المتغيرات.
- تنمى القدرة اللغوية .
- تسهم في تنمية الجوانب المعرفية والتقنية.

وفي جانب آخر من جوانب تنمية القدرات، برزت لدينا الأهمية المحورية لتكنولوجيا المعلومات كمكون أساسي من مكونات التعليم الجامعي، ولقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن هناك دوراً فاعلاً للتعليم الجامعي في تحقيق فهم أفضل لتكنولوجيا المعلومات، أكد على ذلك (٩٦.٩%) من أفراد العينة مقابل (٣.١%) لم يؤكدوا هذه العلاقة.

إذا ما إنتقلنا لدور تكنولوجي المعلومات في تنمية مهارات المبحوثين، أكدت الدراسة هذه العلاقة، فلقد أشار (٣٥%) من مجموع أفراد العينة من مختلف الكليات على أن تكنولوجيا المعلومات تساهم في تنمية مهاراتهم الفكرية، وكذلك أشار (٣٦.٩%) من أفراد العينة على أن تكنولوجيا المعلومات تسهم في الارتقاء بمستواهم المعرفى، على حين أشار (١٥.٨%) إلى أن تكنولوجيا المعلومات تنمى لديهم القدرة على الإنجاز، وأخيراً أشار (١٢.٣%) إلى أن تكنولوجيا المعلومات تحقق لهم التواصل مع العالم الخارجي، وأياً كانت الإستجابات، فمجملها تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم الجامعي وتكنولوجيا المعلومات في تنمية القدرات، وفي هذا إشارة إلى آلية من آليات تنمية الموارد البشرية.

(ج) التعليم الجامعي والحراك المهني:

لقد طرحنا على مبحوثينا سؤالاً هاماً يتعلق بمدى قدرة التعليم الجامعي على تحقيق حراكاً مهنياً صاعداً للأفراد. ولقد تم تفسير هذا البند من محور المكتسبات المهنية في ضوء ثلاث أبعاد هي :

- تحليل الطلب الإجتماعي على التعليم الآن.
- التعليم الجامعي كمعيار للحراك المهنى.
- التعليم الجامعي والارتقاء الوظيفي.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية فيما يتعلق بزيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي، أن ما يقرب (٩٦.٦%) من المبحوثين قد أكدوا هذا الطلب، في مقابل (٣.٤%) من المبحوثين الذين نفوا وجود هذا الطلب، ولعل في ذلك إشارة إلى أن التعليم الجامعي بكل ما يحمله من سلبيات ومشكلات ما زال يمثل الأمل للإنطلاق إلى المستقبل.

وفي منحى آخر من الدراسة الميدانية، رصدت الدراسة العلاقة بين التعليم الجامعي وتحقيق الحراك المهنى بإعتباره يمثل عائداً مباشراً يتعلق بتحقيق أحد فرص الحياة، وفي هذا السياق أكد (٩١.٥%) من مبحوثينا من مختلف الكليات أن التعليم الجامعي يحقق حراكاً مهنياً، في حين أشار (٨.٥%) فقط إلى عكس ذلك. ولعل في ذلك إشارة إلى أن التعليم الجامعي مازال يمثل ضرورة إجتماعية، ومطلباً حيوياً يرى فيه الكثيرون السبيل الوحيد إلى تنمية قدراتهم المهنية.

أما محددات العلاقة بين التعليم الجامعي والحراك المهنى، فلقد أجمع (٤٠.٨%) من إجمالي العينة من مختلف الكليات على أن التعليم الجامعي يحقق لهم مكانة إجتماعية، على حين ذهب (٣٤.٦%) إلى أن التعليم الجامعي ينمى لديهم القدرات المهنية والمعارف، على حين ذهب (٢٤.٦%) إلى أن التعليم الجامعي هو الطريق الوحيد للترقى الوظيفي، ولا غرابة في ذلك فإن مجمل هذه التصورات السابقة للعلاقة بين التعليم الجامعي والحراك المهنى، إنما تحمل إشارة ضمنية إلى أن التعليم الجامعي مازال يحقق فى بعض جوانبه نوعاً من تنمية الموارد البشرية، عن طريق الإرتقاء بالبشر وظيفياً ومهنياً.

وعن العلاقة بين إرتفاع مستوى التعليم والارتقاء الوظيفي: جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد إيجابية هذه العلاقة، فلقد أشار بذلك (٩٨.٤%) من أفراد العينة.

وأما عن الأسباب والمحددات التى تفسر العلاقة بين إرتفاع مستوى التعليم والإرتقاء الوظيفي، أكدت نتائج الدراسة الميدانية على المتغيرات الآتية:

- التعليم أحد فرص الحياة المهنية (٣٢.٦%).
- يمنح التعليم الفرد القدرة على فهم الأمور (٢٢.٧%).
- يصنع التعليم الفرد المناسب في المكان المناسب .

ولعل تحليل البند السابق الخاص بالعلاقة بين التعليم الجامعي والحراك المهنى يحمل دلالة هامة عن ما يتوقعه الطلاب من التعليم الجامعي في مصر، حيث أنهم يدركون تماماً أن التعليم الجامعي يعد أحد المؤشرات الهامة للحراك المهنى، بإعتباره يمثل أحد فرص الحياة، والتى تؤدى بدورها إلى تحقيق تنمية للموارد البشرية.

(د) التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة:

تعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتوظف، أحد المحددات الهامة للعلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية، **ولقد أكدت الدراسة الميدانية في هذا الإطار عدة متغيرات نذكر منها :**

- قيمة الشهادة الجامعية.
- علاقة التعليم الجامعي بالوظيفة المناسبة.
- مجالات العمل المفضلة لدى الشباب .
- علاقة الوظيفة بالمؤهل الجامعي.
- علاقة الوظيفة المناسبة بتنمية القدرات.
- أهمية تطور الوظائف في مصر لكي تتفق مع المهن المستحدثة.
- أهم المقترحات تجاه تطوير المهد والوظائف .
- وجود خطة مستقبلية لتميز الأداء الوظيفي للشباب.
- ولقد أكدت الدراسة الميدانية عن علاقة الشهادة الجامعية بمعايير الإختيار الوظيفي، أجمع (٩٥.٩%) من إجمالي العينة على أن الشهادة الجامعية لها الأسبقية في معايير الإختيار الوظيفي، بينما ذهب (٤%) فقط عكس ذلك.
- كما أكد (٩٧.٤%) أن التعليم الجامعي المتميز يخلق معه الوظيفة المناسبة، بينما أشار (٢.٦%) فقط على أن التعليم الجامعي المتميز لإغلاقه له بالوظيفة المناسبة.

وفي هذا الإطار، رصدت الدراسة الميدانية مجالات العمل التى يفضل الشباب الالتحاق بها، ولعل تصورات الشباب هذه تحمل لنا وعياً خاصاً لقضية العمل والتوظف، وهذا ما كشفت عنه الدراسة الميدانية، فلقد أشار (٣٢.٦%) إلى أنهم يفضلون العمل في **الهيئات الأجنبية**، بينما أشار (٣٢.٤%) إلى أنهم يفضلون العمل **بالقطاع الخاص** يلى ذلك مجموعة من المبحوثين الذين فضلوا العمل في مؤسسات **القطاع الاستثماري** (٢٩.٨%)، على حين أشار (٥.٢%) فقط من جملة المبحوثين أنهم يفضلون العمل **بالقطاع الحكومي**.

ولعل مجمل هذه الإستجابات تمثل تصوراً خاصاً بمتطلبات الوظيفة في مصر، وذلك في ربطها بسوق العمل ومتغيراته المتجددة دوماً والتى باتت تطرح آليات مختلفة للأنضمام إليها.

وفي محاولة إستكمال تصدر الشباب للعلاقة بين التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة. كشفت الدراسة الميدانية عن وجهة نظر شباب البحوثين حول عوامل رفض العمل بالوظائف الحكومية، حيث يمثل ثبات الدخول

ومحدوديتها أول هذه الأسباب، (٤٢.٦%)، ثم نوع العمل الحكومي من حيث أنه تقليدي ولا يشجع على الإبتكار (٢٧.٩%)، ثم إنخفاض المركز الاجتماعي (٢٢.١%)، ثم شيوع الفساد والإنحراف الوظيفي (٧.٤%).

ثم أكدت الدراسة الميدانية في جانب آخر منها عن مدى إتفاق الوظيفة مع المؤهل الجامعي، وذلك إستكمالاً لتوضيح العلاقة بين التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة، فلقد أشار (٧١.٥%) من جملة المبحوثين إلى أن هناك إتفاق بين الوظيفة المناسبة والمؤهل الدراسى، على حين ذهب (٢٨.٥%) إلى أنه لا يوجد إتفاق بين الوظيفة المناسبة والمؤهل الدراسى.

وعن وجود عدالة إجتماعية وتكافؤ للفرص الوظيفية بعد التخرج من الجامعة، أكدت الدراسة الميدانية على بعض المتغيرات، فلقد ذهب (٣٨.٨%) إلى أنه توجد عدالة إجتماعية وتكافؤ فرص للتوظف بعد التخرج إلى أحد ما، بينما أشار (٣٣.٧%) إلى أنه لا توجد عدالة إجتماعية وتكافؤ فرص للتخرج، على حين أشار بالإيجاب لهذه العلاقة (٢٧.٥%).

ونظراً لأهمية الوظيفة المناسبة، أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها أن الوظيفة المناسبة تنمي القدرات المهارية والمعرفية، **أكد على ذلك (٩٤.٣%) من جملة المبحوثين، وعن أسباب ذلك أفاد مبحوثينا بالمتغيرات الآتية:**

- لأنها تتفق وتخصص الأكاديمي (٤٠.٤%).
- لأنها تبرز إبداعاتى وقدراتى (٣٢.١%).
- لأننى مؤهل للنجاح فيها (٢٧.٥%) .

وفي منعطف آخر لتفسير العلاقة بين التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة أشارت الدارسة الميدانية إلى متغير آخر يتعلق بأهمية تغيير نمط التعليم الجامعي بما يتفق ومتطلبات المهن المستحدثة. حيث أكد (٩٥.٩%) من المبحوثين على هذا المتغير، بينما أجاب (٤.١%) بالنفى. ولعل في ذلك إشارة إلى رؤية مبحوثينا للعمل كقيمة، ولذلك جاء حرص شبابنا من المبحوثين على أهمية تطوير نمط التعليم الجامعي بما يتفق ومتطلبات المهن المستحدثة الآن.

وعن الأسباب التى دفعت مبحوثينا الإصرار على تغيير نمط التعليم الجامعي حتى يتوافق مع متطلبات المهن المستحدثة. جاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي:

- أكد (٣٧%) من المبحوثين على أهمية حدوث موائمة مع سوق العمل.
- أكد (٢٦.٥%) على أهمية تحقيق الإستثمار التنموي.
- أشار (٢٥.٤%) على ضرورة تحقيق تنمية بشرية أعلى.
- أكد (١١.١%) أن ذلك يتم لكي يقاس مع المتغيرات العالمية.

أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها على تصورات المبحوثين تجاه تطوير المهن والوظائف في مصر، ولقد أشار شباب المبحوثين بمقترحاتهم في هذا الصدد – حيث أكد (٣٦.٧%) على أهمية أن تتوافق الوظائف ومستويات التعليم المطروحة، بينما أشار (٣٣.٧%) على ضرورة أن يتم التعيين في الوظائف وفقاً للتخصص، كما أكد (٢٩.٥%) على ضرورة أن تكون هناك سياسة واضحة للتوظف وإجمالاً فقد ركز هذا البند الخاص **بتحليل العلاقة بين التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة** على بعض المتغيرات الهامة، حيث ركز على

معايير الاختيار الوظيفي، والتعليم الجامعي المتميز والوظيفة المناسبة، ومجالات العمل التى يفضل الشباب العمل بها، وكذلك موقف الشباب من العمل الحكومي، وأسباب رفضهم للوظيفة الحكومية، كما حلل الشباب العلاقة بين العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الوظيفية، وعلاقة الوظيفة المناسبة بتنمية القدرات المهارية والمعرفية، كما حرصت الدراسة في هذا المحور على ضرورة الكشف عن إتجاهات المبحوثين فيما يتعلق بضرورة تطوير نمط التعليم الجامعي بما يتفق والمهن المستحدثة، وأخيراً قدم هذا البند أهم مقترحات شباب المبحوثين نحو تطوير المهن والوظائف في مصر.

وبهذا تكون الدراسة قد حققت هدف البند الأخير من الهدف الرابع والذى مؤداه أن الدراسة تهدف إلى تحديد العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر في ضوء تحليل المكتسبات المهنية.

وبذلك تكون الدراسة قد أجابت على البند الأخير من التساؤل الرابع والذى مؤداه : ما هي العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر وذلك في ضوء تحليل عدد من المكتسبات ومنها المكتسبات المهنية وهذا ما أجاب عنه البند السابق.

خامساً: المحور الخامس:

التعليم والتنمية البشرية : آليات التفاعل:

لقد أصبح لزاماً على التعليم الجامعي أن يسعى نحو إستحداث صيغ جديدة للتعليم لكي يواجه التغيرات والتحولات العالمية، ولكن الأمر لم يكن ميسوراً أمام جامعاتنا في ظل الأعداد المتزايدة من الطلاب، والحاجة إلى تخصصات جديدة، وتحديات سوق العمل، وتدهور أوضاع هيئة التدريس بالجامعات، ومن ثم فقد فرضت طبيعة هذه التحديات أن يعيد نسق التعليم الجامعي، نظرية إلى سياساته وبرامجه، لكي يستطيع إعداد الكوادر البشرية لقيام بمهامات في مختلف المجالات.

وإيماناً من الباحثة بعمق المسئولية الملقاه على التعليم الجامعي كان لابد من طرح هذا المحور والذى يحمل متغيرات عدة منها:

- المناهج الدراسية .
- الكتاب الجامعي.
- الكفاءات العلمية .
- السياسة الداخلية للتعليم.
- نظام الجودة في التعليم الجامعي.
- الخريجون والتنمية البشرية .

هذا ما حاولت الدراسة الميدانية الإجابة عنه في هذا المحور.

١- المناهج الدراسية:

وفيما يتعلق بتغير المناهج الجامعية، أكد (٥٨.٨%) من المبحوثين من مختلف الكليات، بأنه لا يوجد أي تغير في المناهج التعليمية، بينما أشار (٤١.٢%) بأنه يوجد تغير في المناهج التعليمية.

كما أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها بأنه المناهج الدراسية المطروحة لا تحقق تنمية بشرية (٧٨%)، كما أشار (٢٢%) فقط بأن المناهج الدراسية لا تتناسب لتحقيق تنمية بشرية.

وعن أسباب عدم قدرة المناهج الدراسية على تحقيق تنمية بشرية، أكد المبحوثون على المتغيرات الأتية:

- التركيز على الكم بدلاً من الكيف (٣٤.٢%).
- عدم مواكبة المناهج لتقنيات العصر (٤٦.٥%).
- محدودية المناهج وإنغلاقها (١٩.٣%).

كما أشارت الدراسة الميدانية في جانب منها عن مقترحات المبحوثين تجاه تطوير المناهج التعليمية الجامعية، أشار (٤٤%) من حجم العينة إلى أهمية أن تتلائم المناهج التعليمية على متطلبات سوق العمل، كما أكد (٣٥%) على أهمية أن تتواكب المناهج التعليمية مع التقنيات الحديثة، كما أكد (٢١%) من أفراد العينة على أهمية أن تكون المناهج الجامعية أكثر ميلاً للتخصصية.

٢- الكتاب الجامعي:

يمثل الكتاب الجامعي أحد علامات التنمية الفكرية في العملية التعليمية ولقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن بعض الحقائق فيما يتعلق بموقف الطلاب من الكتاب الجامعي.

فلقد أكد (٨٦.٨%) من الطلاب أن الكتاب الجامعي بوضعه الحالي لا يحقق تنمية فكرية فعالة، على حين أشار (١٣.٢%) أنه يحقق تنمية فكرية لهم.

وأما عن أسباب عدم تحقيق الكتاب الجامعي للتنمية الفكرية العلمية، فلقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أسباب كثيرة منها : عدم وجود فرص التجديد والإبتكار أشار بذلك (٢٨.٧%) من عينة الدراسة، كما أشار (٢٦.٩%) أنه يركز على الكم بدلاً من الكيف، كما أشار (٢٢.٦%) من جملة المبحوثين أن سبب ذلك هو عدم وجود أهداف علمية محددة للمقرر، بينما أكد (٢١.٨%) من أفراد العينة أن الكتاب الجامعي بوضعه الحالي ينغلق على محددات بعينها.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية في جانب آخر منها، عن أكثر الطرق قبولاً، لتطوير الكتاب الجامعي حتى يحقق أهداف التنمية، فجاءت تصورات الطلاب من عينة البحث على النحو التالي:

- تحويل الكتاب إلى مقررات إليكترونية، أشار بذلك (٢٣.١%) من عينة الدراسة .
- تطوير الصيغ العلمية لأهداف المقرر : أكد على ذلك (٤٠.٦%)من عينة الدراسة .
- الإعتماد على الكيف بدلاً من الكم : أشار بذلك (٣٦.٣%) من عينة الدراسة .

وأما عن البدائل التى طرحتها الدراسة الميدانية لما يواجهه الكتاب الجامعى عن بدائل، فلقد أشار (٢٨.٢%) من الطلاب لأهمية تحويل المكتبات إلى مكتبات رقمية، كما أكد (٢٢.٨%) من عينة الدراسة إلى أهمية توجيه الطلاب إلى شبكة الإنترنت، كما أشار (٢٢%) من عينة الدراسة بمختلف الكليات إلى ضرورة التأليف الجماعي للكتاب، كما أشار (٢٧%) من عينة الدراسة إلى أهمية إستخدام الأسطوانات المدمجة والحقيقة أن الدراسة الميدانية، حينما تصدت لمناقشة أبعاد مشكلة الكتاب الجامعي، فإنها قد وضعت هذه المشكلات موضع التحليل، وذلك لما يمثله الكتاب الجامعي من نقلة فكرية هامة للطلاب، كما أنه يمثل القنطرة العلمية ما بين الطالب والأستاذ.

٣- العملية التعليمية :

يمثل الأداء التعليمي أحد المسارات الهامة للتعليم الجامعي، ذلك أن الهدف الأساسى للتعليم الجامعي هو تنمية الموارد البشرية، وذلك عبر مجموعة من الآليات العملية والنظرية، ولعل العملية التعليمية تمثل أحد الركائز الهامة لهذه الآليات.

ولقد سعت الدراسة الميدانية في هذا المحور إلى إبراز العديد من النتائج الهامة، لعل أهمها:

- التحديات التى تواجه العملية التعليمية فلقد أكدت الدراسة الميدانية حسب ترتيب الإستجابات، أن التحديات المالية تمثل الترتيب الأول على قائمة التحديات التى تواجه العملية التعليمية، يلى ذلك في الترتيب التحديات العلمية، التى احتلت الترتيب الثاني، ولقد مثلت التحديات المعرفية، الترتيب الثالث لكلية الطب، والرابع لكلية الآداب والحقوق، أما التحديات البشرية والإدارية، فقد حظيت ما بين الترتيب السادس أو الخامس لجميع الكليات محل الدراسة، والواقع أن هذه الترتيبات لمحمل التحديات التى تواجه العملية التعليمية، إنما تلكس وعى أفراد العينة، بصور التحديات التى تواجه نسق التعليم الجامعي في مصر، وتعكس في ذات الوقت مدى إحساس أفراد العينة، بخطورة كل تحد على حدا.
- إرتباط بفكرة تحليل محمل التحديات التى تواجه العملية التعليمية، جاء تحليل أفراد العينة من مختلف الكليات **لمجمل المشكلات التى تعانى منها العملية التعليمية، ولقد تمثلت هذه المشكلات فى الأتي:**
  - مشكلة الكتاب الجامعي، أشار بذلك (١٦.٨%) من مجمل أفراد العينة.
  - مشكلة الأعداد المتزايدة من الطلاب، أكد على ذلك (٢٠.٢%) من أفراد العينة.
  - مشكلة العلاقة بين الأستاذ والطالب، أشار بذلك (١٩.٥%) من أفراد العينة.
  - مشكلة نقص الموارد المالية، أكد على ذلك (٢٢.٣%) من جملة المبحوثين.
  - مشكلة سوء الإدارة التعليمية، أشار بذلك (٢١.٢%) من أفراد العينة وربما نستقرئ من تحليل هذه البيانات وبما أكدت عليه الدراسة الميدانية من أن مشكلتى نقص الموارد المالية تشكل القاسم المشترك الأعظم بين جميع الشرائح الشبابية، ولعل إستجابات المبحوثين من الشباب تكشف بشكل كلى عن أهم المشكلات التى يعانى منها الأداء التعليمي والتى تشير في ذات الوقت لقلقهم البالغ، مما تولد لديهم شعوراً بالقلق والإحباط.
- أما فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين الأداء التعليمي ومتطلبات التنمية الإجتماعية والاقتصادية، فلقد أكد على عدم وجود هذه العلاقة (٩٣.٥%) من أفراد العينة من مختلف الكليات، بينما أشار (٦.٥%) فقط من حجم العينة إلى أن الأداء التعليمي يحقق متطلبات التنمية الإجتماعية والإقتصادية.
- وأما عن سبل مواجهة المشكلات التى تتعلق بالأداء التعليمي، فقد أكد (٤٧.٣%) أنه لابد من رفع الموارد المالية، كما أشار (٢٦.٩%) من جملة أفراد العينة بأنه لابد أن يشمل تخطيط التعليم البعد المستقبلى، على حين وحد أنه (٢٥.٨%) لابد أن تكون هناك سياسة تعليمية موحدة.
- ولعل طرح هذه الحلول إنما تعبر عن رؤية خاصة لشبابنا، وحرصهم الدائم على تطوير تعليمهم الجامعي حتى يمكن أن يفى بأغراض التنمية.

٤- السياسات الداخلية للتعليم:

تمثل السياسة التعليمية أحد ركائز العملية التعليمية، فهي الموجهة لفلسفة التعليم،وهى الداعم لبرامج التعليم، علاوة على أنها تمثل حجر الزاوية لتطبيق البرامج التعليمية. وإذا ما كانت السياسة التعليمية ناجحة، كان ذلك مؤشراً على نجاح نظام التعليم بأكمله.

وبناء على ذلك فقد رصدت الدراسة الميدانية في هذا الإطار عدداً من المتغيرات الهامة لعل أهمها:

- وجود سياسة تعليمية ناجحة للتعليم الجامعي.
- معايير السياسة التعليمية الناجحة .
- البرامج التى تخدم التعليم الجامعي .
- أهمية المراجعة المستمرة للسياسة التعليمية.
- نظام القبول بالجامعات.
- نظام الفصول الدراسية
- نظام الإنتساب الموجه :الإبقاء أم الإلغاء.

وعن وجود سياسة تعليمية ناجحة للتعليم الجامعي في مصر، أكدت الدراسة الميدانية بأنه توجد سياسة تعليمية ناجحة في مصر، في ضوء الظروف المتاحة، أكد على ذلك (٩٠.٧%) من أفراد العينة، بينما ذهب (٩.٣%) من أفراد العينة بأنه لا توجد سياسة تعليمية ناجحة في مصر.

وعن وجود مراجعة وتقييم للسياسات التعليمية، أفادت الدراسة الميدانية أن (٦٥.٧%) بين العينة من الطلاب قد أشاروا بوجود مراجعة وتقييم للسياسات التعليمية، على حين أشار (٣٤.٣%) بأنه لا يوجد مراجعة لتلك السياسات.

أما عن المعايير الدالة على السياسات التعليمية الناجحة، بإعتبارها تمثل جوهرا لعلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية، فلقد أشار مبحوثونا إلى وجود عدد من المعايير الدالة، ولقد أشار طلابنا لهذه المعايير (وفقاً للأوزان النسبية) على النحو التالي:

- وجود أهداف واضحة ومحددة.
- وجود خطة زمنية للتنفيذ وفق الأولويات المطروحة.
- وضوح آليات التنفيذ .
- وجود الإدارة الحازمة .
- توافر ميزانية معلنة وواضحة .
- تحديد مسئولى التنفيذ بدقة.
- متابعة تنفيذ الخطط التعليمية المدرجة .
- وجود بدائل متاحة إذا لزم الأمر .
- مراعاة المصالح المشتركة بين جميع الأطراف (طلاب وأساتذة).
- التغلب على الصعاب والتحديات .
- مراعاة الجوانب المجتمعية .
- الإشارة إلى البعد المستقبلى.
- التناغم مع متطلبات العصر التقنى.

وحول إستحداث بعض البرامج التكنولوجيا التى تخدم السياسة التعليمية أشارت الدراسة الميدانية، إلى ضرورة ذلك، أجمع على هذا (٩٥.١%) من أفراد العينة من مختلف الكليات، كما أشار (٤.٩%) فقط بأنهم لا يرون ضرورة في ذلك.

أما<u>عن تصورات المبحوثين إزاء الأنظمة الدراسية المتاحة الآن</u>. فلقد حملت إستجاباتهم تصورات لفرضها كالتالي:

- أشار (٥٨.٣%) من جملة العينة إلى أن نظام السنة الدراسية الكاملة هو النظام الأنسب، بينما أشار (٢٥.١%) من أفراد العينة إلى أهمية وجدارة نظام الساعات المعتمدة، على حين ذهب (١٦.٦%) إلى نظام الفصلين الدراسيين.
- وإستكمالاً لوجهة نظر الطلاب فيما يتعلق بمجمل أرائهم نحو البرامج الدراسية، كشفت الدراسة الميدانية في هذا الجزء من وجهة نظر الطلاب فيما يتعلق بإلغاء نظام الانتساب الموجه، ولقد أشار (٥٦%) من عينة الدراسة بضرورة إلغاء نظام الإنتساب الموجه، بينما أشار (٤٤%) بالإبقاء عليه.
- **وإستكمالاً لمتغيرات السياسة الداخلية للتعليم الجامعي، كان للدراسة الميدانية تحليلاً آخر <u>يتعلق بتحديد المعيار الأفضل لنظام القبول بالجامعات</u> ولقد تراوحت إستجابات المبحوثين في هذا المجال حول معايير معينة للقبول منها حسب ترتيب الإجابات:**
  - وجود إختبار قبلى.
  - وجود مقابلة شخصية .
  - مجموع الدرجات .
  - قياس المهارات المختلفة.

٥- الكفاءات العلمية (أعضاء هيئة التدريس) :

يمثل أعضاء هيئة التدريس حلقة الوصل الأساسية ما بين طلابنا والنظام التعليمي حيث يمثلون القدرة الداعمة للعملية التعليمية كما يقع على عاتقهم التكوين العلمي للطلاب، وإرساء قواعد البحث العلمي بكل منهجياته المختلفة.

وفي هذا الإطار أبرزت الدراسة الراهنة عدداً من القضايا الهامة لعل أهمها:

- مدى توافر المناخ العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وأسباب ذلك .
- إهدار الكفاءات العلمية وأسباب ذلك.
- كيفية حماية الكفاءات العلمية .
- توافق نسب أعضاء هيئة التدريس مع أعداد الطلاب.
- (فى حالة عدم التناسب) ما تأثير ذلك على العملية التعليمية.

وفيما <u>يتعلق بمدى توافر المناخ العلمي لأعضاء هيئة التدريس</u>، أظهرت الدراسة الميدانية أن (٨٨.٣%) من عينة الدراسة من مختلف الكليات قد أفادت بأنه لا يتوافر أي مناخ علمي لأعضاء هيئة التدريس، في مقابل (١١.٧%) فقط قد أقروا هذه الحقيقة. وهذا يعنى أن النظام التعليمي يعانى من بعض المشكلات الأساسية، ولعل عدم توافر المناخ العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة يشكل أحد هذه المشكلات والمخاطر.

وإرتباطاً بالسياق السابق، حللت الدراسة الميدانية <u>أسباب عدم توافر المناخ العلمي الجيد لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة</u>، حيث أبرزت الدراسة الميدانية، أن ضعف الأجور يمثل عائقاً مباشراً، أجمع على ذلك (٤٣.١%) من عينة الدراسة، في حين أكد (٣٤.٦%) من شباب المبحوثين على أن قلة الإمكانيات المتاحة

للبحث العلمي تشكل منعطفاً آخر في هذا السياق، كما أشار (٢٢.٣%) من عينة الدراسة إلى أن زيادة عدد الطلاب وما يشكله ذلك من زيادة العبء التدريسى يشكل أحد الأسباب الهامة لعدم توافر الجو العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية في جانب آخر منها – وجهة نظر المبحوثين فيما يتعلق بمدى إهدار الكفاءات العلمية، ولقد أكد (٧٦.٤%) من المبحوثين بأنه يوجد إهدار للكفاءات العلمية في مصر، على حين ذهب (٢٣.٦%) إلى أنه لا يوجد إهدار للكفاءات العلمية في مصر، ولعل في ذلك إتساقاً مع التحليلات السابقة التى تذهب إلى عدم توافر المناخ العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وعن كيفية حماية هذه الكفاءات العلمية، جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد على عدد من المتغيرات لعل أهمها:

- زيادة الدعم المادي الموجه لأعضاء هيئة التدريس، أكد على ذلك (٤٥.٨%) من أفراد العينة.
- الإهتمام بالبحث العلمي، أكد على ذلك (٩٧.٣%) من أفراد العينة.
- أهمية توفير المناخ العلمي الملائم، أشار إلى هذا المتغير (١٦.٩%) من مجموع أفراد العينة من مختلف التخصصات. ولعل مجمل هذه التفسيرات جميعها تشير إلى ضرورة العناية بالكفاءات العلمية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وبما يؤثر على الأداء التعليمى الأمر الذى ينعكس بصورة مباشرة على مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهداف التنمية البشرية ومدى تأثيره على تنمية الموارد البشرية في مصر.

وإذا ما إنتقلنا إلى مؤشر آخر يتعلق بمدى التكافؤ بين معدل أعداد أعضاء هيئة التدريس لأعداد الطلاب المتزايدة، أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها هذا المتغير، حيث أشار (٧٦.٩%) بأنه لا يوجد تكافؤ بين عدد الأساتذة والأعداد المتزايدة من الطلاب، على حين أخر وجود هذا التكافؤ (٢٣.١%) من عينة الدراسة. ولعل في هذا الجزء إشارة هامة إلى هذا الخلل الناتج عن عدم التكافؤ بين أعداد الأساتذة وأعداد الطلاب المتزايدة الأمر الذى يترك أثره بدون شك على نتاج العملية التعليمية ويؤثر على مدى نجاحها.

وإتساقاً مع التحليل السابق، أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها على تأثير عدم التكافؤ لأعداد أعضاء هيئة التدريس مع أعداد الطلاب. ولقد خرجت الدراسة الميدانية إلى أن هذا التأثير يتمثل في النواحي التالية (وفقاً لترتيب الإجابات) كما يلى:-

- قلة التحصيل العلمي : الترتيب الأول .
- ضعف التواصل مع الأساتذة : الترتيب الثاني .
- عشوائية الأداء التعليمي : الترتيب الثالث .
- ضياع فرص الإبداع : الترتيب الرابع.

٦- نظام الجودة في التعليم العالي:

يعد نظام الجودة عن أحد التقنيات المعرفية والعملية في ذات الوقت والتى تضمن ضمان تحقيق الأهداف التعليمية لإنجاز التوافق مع المعايير العالمية. ويحاول هذا المحور تحليل فاعليات جودة التعليم الجامعي في ضوء تحليل عدد من المتغيرات.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية في هذا المجال مفهوم جودة التعليم الجامعي، حيث أشار (٣٠%) من جملة أفراد العينة أن هذا المفهوم أعنى جودة التعليم الجامعي، يقصد به القدرة على تخريج منتج متميز، كما أشار (٢٨.٨%) من العينة إلى أن نظام الجودة يعنى لديهم تحسين الأداء التعليمي، أما معيار التوافق مع المعايير العالمية فلقد أجمع عليه (٢٣.٨%) من إجمالى حجم العينة محل الدراسة، أما متغير تحقيق الأهداف التعليمية، فلقد كان ذلك (١٧.٤%) من إجمالى العينة ولعل هذه التصورات السابقة تحمل إلينا مدلولاً خاصاً يتعلق بمدى وعي شبابنا من مختلف الكليات بمعنى جودة التعليم الجامعي، وبإستثناءات قليلة، يسلم مبحوثون بأهمية هذه المعايير في تحقيق جودة التعليم الجامعي.

وبالنظر إلى الشروط الواجب توافرها لضمان جودة التعليم، أظهرت الدراسة الميدانية عدداً من المتغيرات لعل أهمها : توافر البيئة التعليمية الجيدة، حيث أجمع على ذلك (٥٤.١%)، يلى هذا المتغير، الإيمان بأهمية نظام الجودة ذاته، حيث أشار لهذا الشرط (٢٤.٤%) من جملة المبحوثين، كذلك أكد(٢١.٥%) من المبحوثين على ضرورة تواءم نظام الجودة مع متطلبات التعليم العصرية.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية في جانب آخر منها عن تقييم الطلاب لنظام الجودة المتبع في الجامعات المصرية الأن، ولقد أشار (٧١.٥%) من عينة الدراسة أن نظام الجودة المتبع الآن.

لا يسهم في تحقيق تنمية بشرية فعالة، في مقابل ذلك أشار (٢٨.٥%) من عينة الدراسة في مختلف الكليات، بأن نظام الجودة المتبع الآن يسهم في تحقيق تنمية بشرية فاعلة.

وأما عن أسباب عدم تحقيق نظام الجودة الحالي لمتطلبات تنمية الموارد البشرية، أشارت الدراسة الميدانية إلى بعض الحقائق كما أوردها المبحوثين في هذا الصدد، فلقد أشار (٣٥.٥%) من المبحوثين إلى أنه يوجد خطأ في التطبيق الفعلى، بينما أكد(٣٢.٦%) أن نظام الجودة بوضعه الحالى لا يستند في تطبيقه إلى معايير واقعية، كما أكد (٣١.٩%) إلى أن نظام الجودة الحالي لا يطبق كافة المعايير المطلوبة.

٧- الخريجون وتنمية الموارد البشرية:

إذا كانت علاقة التعليم الجامعي بالمجتمع علاقة خاصة، وتفاعلية فإنه يمكننا القول بأنها تهتم بالمحل الأول بتأهيل القوى البشرية تأهيلاً عالياً وكافياً من أجل تخريج دفعات من البشر قادرة على قيادة الحياة بكل اقتدار. ومن هنا فقد سعى هذا الجزء من الدراسة الميدانية إلى إبراز عدد من القضايا الهامة المتعلقة بالخريجين وتنمية الموارد البشرية في مصر في ضوء تحليل عدد من القضايا لعل أهمها : شروط التوظف بعد التخرج ، نمط المخرج التعليمي وسوق العمل، قضايا البطالة، أين يذهب الخريجون بعد التخرج... إلخ.

ولقد حاولت الدراسة الإشارة إلى معدلات الخريجون في سائر القطاعات الخدمية والإنتاجية، حيث ذهب (٧٥.٦%) إلى عدم ملائمة أعداد الخريجون في سائر القطاعات، بينما أشار (٢٤.٤%) إلى أنه يوجد خريجون في سائر القطاعات الخدمية والإنتاجية، وربما كانت النتيجة السابقة سبباً مباشراً يفسر مدى وجود تعارض بين سياسات التعليم الجامعي، وسياسة تخطيط القوى العاملة في مصر، حيث أشار (٩٧.٩%) من جملة المبحوثين في مختلف الكليات على وجود هذا التعارض، بينما أشار (٢.١%) فقط من أفراد العينة بأنه لا يوجد تعارض بين سياسات التعليم الجامعي وسياسة تخطيط القوى العاملة في مصر.

ويمكننا في هذا السياق تفسير عدد من المتغيرات المتصلة بشروط توظف الخريجون، ومدى ملائمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل، هنا تثار طبيعة العلاقة المتشابكة بين التعليم الجامعي والتوظف والخريجون، وهنا يطرح مبحوثونا تصوراتهم حول أوضاع ظروف التشغيل والتوظف والعمل في مصر. ولقد أشارت الدارسة الميدانية في هذا النقطة قضية هامة تتعلق بمدى رضا عينة البحث عن مشروط التوظف بعد التخرج في مصر. ولقد أشار (٩٠.٤%) من جملة أفراد العينة إلى أنهم غير راضيين عن شروط التوظف المطروحة لهم بعد تخرجهم، على حين أشار (٥.٢%) من إجمالى أفراد العينة في مختلف التخصصات أنهم راضين عن شروط توظفهم، في حين أشار (٤.٤%) إلى أنهم راضون إلى حد ما.

ولعل هذا الطرح السابق يثير قضية عدم رضا المبحوثين عما يطرحه سوق العمل من شروط للتوظف، وهنا تطرح الدراسة الميدانية متغيراً جديداً يتعلق بمدى مطابقة سوق العمل مع نمط المخرج التعليمي في مصر الآن، وفي إعتقادي أن هذه قضية على درجة عالية من التعقيد والخطورة في آن واحد. ولقد أشارت الدراسة الميدانية في هذا الصدد، إلى عدم مطابقة سوق العمل لنمط المخرج التعليمي في مصر الآن، أشار بذلك (٨٩.١%) من جملة أفراد العينة، على حين ذهب (١٠.٩%) من أفراد العينة إلى أنهم يرون أن هناك تطابق بين سوق العمل ونمط المخرج التعليمي في مصرالآن.

ولعل هذه النقاط السابقة تقودنا إلى تحليل قضية هامة تتعلق ببطالة الخريجين، ولقد أفادت الدراسة الميدانية في هذه النقطة بالإجماع على ذلك، حيث أشار (١٠٠%) أفراد العينة ممثلة بالكامل إلى أنه توجد زيادة في معدلات البطالة في مصر الآن.

وأخيراً وترتيباً على ما سبق من قضايا قدمت الدراسة الميدانية تحليلاً لسؤال هام مؤداه : ما دام الأمر كذلك، وما توافق للبطالة في تزايد، وما دام عدم الموائمة بين سوق العمل ونمط المخرج التعليمي في تأزم مستمر، وما دام هناك تعارض بين سياسات التعليم الجامعي وبين سياسة تخطيط القوى العاملة في مصر، ما دام الأمر كذلك : فأين يذهب الخريجون بعد التخرج، بسؤال هام وجهناه لمبحوثينا– فكانت إجاباتهم تحمل صراحة مطلقة.

- "أين يذهب الخريجون بعد التخرج".
- **حللت الدراسة الميدانية تصدرات المبحوثين في الإجابة على هذا التساؤل على النحو التالي "ترتيب الإجابات".**
- مقاهي الشباب : الترتيب الأول .
- يعملون أعمال مؤقتة : الترتيب الثاني (تقريباً).
- يبقون في منازلهم : الترتيب الثالث والرابع .
- يهاجرون : الترتيب الرابع والثالث .

وفي ختام هذا التحليل تكون الدراسة قد إستطاعت الإجابة على التساؤل الخامس للدراسة: والذى مؤداه : ما هي العلاقة المباشرة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر ؟؟ نقاط الإلتقاء والإفتراق؟ .

ولقد قدمت الدراسة الميدانية تحليلاً لعدد من القضايا الهامة لعل أهمها :

- قضية المناهج التعليمية .

- قضية الكتاب الجامعي .
- العملية التعليمية .
- السياسات الداخلية للتعليم.
- الكفاءات العلمية (أعضاء هيئة التدريس).
- نظام الجودة والإعتماد.
- الخريجون وتنمية الموارد البشرية.

وبذلك تكون الدراسة قد إستطاعت أن تحقق الهدف الخامس من الدراسة والذى مؤداه "رصد العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية وذلك في ضوء تحليل عدد من الآليات".

البند الثاني : إسهامات الدراسة وحصادها :-

أولاً: نتائج تتعلق بالخصائص الإجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة:

من حيث التمثيل النوعى لعينة الدراسة :

فلقد أوضحت الدراسة الميدانية تقارب نسبة الذكور مع نسبة الإناث حيث وصل عدد الذكور إلى (٤٨.٢%) بينما وصل عدد الإناث إلى (٥١.٨%).

فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة طبقاً لمتغير العمر، أثبتت الدراسة أن فئة العمر من (١٩ – ٢٠)عاماً تمثل نسبة (٥٠.٨%)، يليها فئة العمر (١٨ – ١٩ عاماً) مثل (٣٢.٦%)، يليها فئة العمر ١٨ سنة حيث تمثل (٩%)، يليها فئة (٢٠ سنة فأكثر) حيث تمثل (٧.٦%).

أما توزيع أفراد العينة الإجمالية على الكليات الجامعية، فلقد أثبتت الدراسة أنها إتجهت إلى توحيد عدد أفراد العينة في كليات الجامعة بشقيها النظرى والعملى، حيث تبلغ نسبة الطلاب الممثلين في العينة بكلية الحاسبات (١٠٢) طالباً وطالبة يمثلون (٢٦.٤%) من إجمالى الطلاب، على حين مثلت كلية الآداب (٩٥) مفردة تمثل (٢٤.٦%) من إجمالى العينة، على حين بلغ تمثيل كلية الحقوق (٩٧) مفردة بنسبة (٢٥.١%) من إجمالى العينة، وأخيراً بلغ تمثيل كلية الطب (٩٢) مفردة يمثلون (٢٣.٩%) من إجمالى حجم العينة.

ثانياً: المحور الثانى:

نتائج تتعلق بواقع نظام التعليم الجامعي في مصر:

فيما يتعلق برؤية أفراد العينة حول رسالة الجامعة (الدور المقترض):

أثبتت نتائج الدراسة أن هناك رسالة للجامعة تتمثل على الترتيب فى:

- الوفاء بمتطلبات سوق العمل: الترتيب الأول لكلية الآداب والثانى لكلية الحاسبات، والحقوق والثالث لكلية الطب.
- ومن الواضح أن ثمة إتفاق بين الطلاب على الرسالة التى تحققها الجامعة حيث جاءت إستجاباتهم متقاربة على نحو ملحوظ فيما يتعلق بالرسالة التى تحققها الجامعة (إعداد الكوادر العلمية – إجراء البحث العلمي – تنمية القدرات الذاتية – تخريج منتج قادر – على حل مشكلات المجتمع – النوعية والتثقيفة– تحقيقا للتواصل مع مجتمع المعرفة – وللوفاء بمتطلبات سوق العمل).

- أما عن تصورات الطلاب لمدى تحقيق الجامعة لرسالتها الفعلية، فلقد أشار (٦٩.٩%) أن الجامعة تحقق فعلاً رسالتها الفعلية، على حين أشار (٣٠.١%) أن الجامعة لا تحقق تلك الرسالة.
- وعن المعوقات التي تحد من إنطلاق الجامعة نحو تحقيق رسالتها، فقد أشار (٤٤%) من المبحوثين إلى عامل ضيق الموارد وضعف الإمكانيات، على حين أشار (٢٠.٥%) إلى مؤشر محدودية المناهج العلمية، كما أكد (١٨.١%) من أفراد العينة على عامل عدم القدرة على التحديث كعائق أمام الجامعة لتحقيق رسالتها، كذلك إحتل متغير ضعف القدرة على التواصل مع إمكانة أخرى حيث أشار إليه (١٧.٤%) من إجمالى العينة.
- **وعن الأسباب التي أدت إلى إنخفاض المستوى التعليمي للطلاب، كان لمبحوثينا مجموعة من التصورات تتعلق بهذه الأسباب. منها على الترتيب:**
  - تدهور العلاقة بين الأستاذ والطالب.
  - زيادة أعداد الطلاب.
  - عدم مواءمة التعليم لمتطلبات سوق العمل .
  - غلبة الدراسات النظرية على الدراسات التطبيقية.
  - إتباع طرق تدريسية عظيمة.
- أشارت الدراسة الميدانية في جانب منها : إلى قصور المناهج الدراسية بالجامعات كأحد أسباب إنخفاض المستوى التعليمي للجامعات، ولقد أشار الطلاب إلى أسباب هذا القصور منها : غياب المعايير العلمية لكل مقرر (٢١%) وعدم وجود إستراتيجية واضحة للتعليم الجامعي (٢٥.٤%)، عدم الإتجاه نحو الثقافة المبدعة (٢٢.٥%)، إتباع طرق تدريسية عقيمة (٣١.١%).

ثالثاً: المحور الثالث:

نتائج تتعلق بالتعليم الجامعي والتنمية البشرية : المساهمة والفاعلية:-

- أكدت الدراسة الميدانية في هذا المجال على تصورات المبحوث نحو مساهمة التعليم الجامعي في دفع مسيرة التنمية، حيث أكد على ذلك ٨٨.٩%، بينما تعنى هذه العلاقة (١١.١%).
- **وأما عن مؤشرات مساهمة التعليم الجامعي في دفع مسيرة التنمية: فلقد أكدت الدراسة (حسب ترتيب الإستجابات) أهم هذه المؤشرات وهى:**
  - تخريج طالب قادر على مواجهة وتحمل أعباء التنمية.
  - إعداد الكوادر المؤهلة لسوق العمل.
  - إجراء البحوث العلمية محل مشكلات المجتمع.
  - ملاحقة التطور في كافة فروع المعرفة.
- **أما أسباب عدم تحقيق التعليم الجامعي لأهداف التنمية البشرية، فقد حملت إستجابات المبحوثين نحو هذا المتغير بعض الأوزان النسبية، لعل أهمها:**
  - ضعف المقررات الدراسية .
  - نقص الإمكانيات والموارد .
  - عدم إتاحة فرص التجديد والإبتكار.
  - عدم ملائمته لاحتياجات سوق العمل.

- لا يكسب الطلاب المهارات المتجددة .
- لا يحقق قنوات التواصل الهادفة بين الشباب وأجهزة المجتمع.
- عدم ربط سياسات التعليم الجامعي بإحتياجات التنمية .
- عدم وجود إستراتيجية واضحة .
- غياب الفكر المستقبلى .

- وأما عن تصورات المبحوثين لإفراز التعليم الجامعي للمنتج القادر على تحمل أعباء التنمية، فقد أشار (٨٣.٦%) من المبحوثين إلى أن التعليم الجامعي قادر على ذلك، على حين أشار (٢٦.٤%) إلى عدم قدرة التعليم الجامعي على إفراز منتج قادر على تحمل أعباء التنمية.
- وعدم مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهداف التنمية البشرية، توصلت الدراسة الميدانية إلى أن التعليم الجامعي يحقق أهداف التنمية البشرية في ضوء الإمكانيات المتاحة فقط، أشار بذلك (٦٤.٨%) من أفراد العينة، بينما أكد (٢٥.٦%) من أفراد العينة فإن التعليم الجامعي يحقق تنمية بشرية هادفة، على حين أشار (٩.٦%) إلى أن التعليم الجامعي لا يحقق تنمية بشرية هادفة.
- **وأما عن أسباب هذا التصور السابق فلقد جاءت إستجابات الطلاب حسب الترتيب على النحو التالي:**
  - عدم التسطح بالمعرفة العصرية.
  - الإفتقار إلى التخصصات ذات التقنيات الحديثة.
  - عدم مواكبته لإحتياجات سوق العمل.
  - لا ينمى القدرة على التفكير المستقبل.
  - لا يرتبط بالحاجات الأساسية للمجتمع.

رابعاً: المحور الرابع

نتائج تتعلق بالتعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية: أهم المكتسبات كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدد من المكتسبات الهامة التى إكسبها طلابنا في مجالات عدة، ولعل هذه المكتسبات في مجموعها تشكل تنمية الموارد البشرية ولعل أهم هذه المكتسبات:

[١] المكتسبات المعرفية:

قدمت الدراسة الميدانية تصورات الأفراد لمدى قدرة التعليم الجامعي على منح الأفراد الفهم العلمي المتميز، ولقد أشار (١٠٠%) من المبحوثين- أي مجموع المبحوثين- على أن التعليم الجامعي يمنحهم القدرة على الفهم العلمى المتميز.

وأما عن كيفية تحقيق التعليم الجامعي لهذا المتغير والفهم العلمى المتميز فلقد أشارت عينة الدراسة إلى بعض العوامل المحققة لهذا الفهم على النحو التالي: (حسب ترتيب الإستجابات):

- تمنحي القدرة على إتخاذ القرار السليم.
- يساعدنى على الاختيار الرشيد.
- يمكننى من إمتلاك الثروة النقدية .
- يساعدنى على الحكم على الأمور.

- يشجعنى على التفكير المستقل.
- يوجهنى للتواصل على العالم الخارجى.
- وعن كيفية تنمية التعليم الجامعى للجوانب المعرفية، فلقد اشار (٢٥.٢%) من المبحوثين إلى أن ذلك يتم عن طريق تنمية الجانب المعرفى والبحثى، على حين أكد (٢١.٢%) إلى التزويد بالمهارات التقنية والمعرفية، كما أشار (٢١.٨%) إلى إمتلاك الحس المعرفى، بينما أيد (١٤.٢%) إلى التدريب على التعامل مع تكنولوجيا العصر، على حين أكد (١٧.٦%) إلى أن التعليم الجامعي ينمى القدرة على التعامل مع المعطيات الحديثة.

ولعل في تفسير كل تلك التصورات السابقة، كما أشارت الدراسة الميدانية، إلى أن التعليم الجامعى مازال يلعب دوراً أساسياً في تنمية الجوانب المعرفية والإرتفاع بالقدرات البحثية وفي ذلك بلا شك تنمية للموارد البشرية.

- أما عن علاقة التعليم الجامعي بحسن إدراك الأمور: فقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن كل أفراد العينة بنسبة (١٠٠%) قد وافقوا على علاقة التعليم الجامعى بحسن إدراك الأمور.
- وعن الكيفية التى يساعد التعليم الجامعي بها المبحوثين لحسن إدراك الأمور أشار (٢٨%) من أفراد العينة أن ذلك يتم من خلال التمكين من حسن تقدير الأمور، بينما أكد (٢٩.٨%) أن ذلك يتم من خلال السرعة في فهم المواقف، على حين أشار (٤٢.٢%) أن هذا يتم من خلال الدقة في فهم المتغيرات.
- وفى جانب آخر من جوانبه للمكتسبات المعرفية، أكدت الدراسة الميدانية على علاقة التعليم الجامعي بتنمية القدرة على حرية التعبير عن الرأى، وأشار بذلك مجموع مفردات العينة بنسبة (١٠٠%).
- أما عن كيفية تحقيق التعليم الجامعي لحرية التعبير عن الرأي، فلقد أشارت الدراسة الميدانية في هذا الصدد إلى عدد من النتائج الهامة لعل أهمها: أن التعليم الجامعي يمنح أفراده مناخ للحرية، أشار بذلك (٤٧.١%) من أفراد العينة، وأشار (٢٦.٧%) من أفراد العينة أن التعليم الجامعي يمنحهم حصانة أكبر، على حين أكد (٢٦.٢%) أن التعليم الجامعي يترك لهم بدائل كثيرة للإختيار.
- ولقد إنتقلت الدراسة الميدانية إلى جانب آخر من جوانب المكتسبات المعرفية يتعلق بزيادة الوعي، ولقد أشارت الدراسة الميدانية في هذا الإطار إلى عدد من النتائج الهامة لعل أهمها: – أن التعليم الجامعي يمنح الأفراد القدرة على فهم الأمور بطريقة أفضل، أشار بذلك (٤٥.٩%) من جملة أفراد العينة، كما أكد (٣٥.٨%) من الأفراد أن التعليم الجامعي يمنحهم القدرة على التفكير السليم، على حين أقر (١٨.٣%)أن التعليم الجامعي يمنحهم القدرة على التنبؤ.
- وتطبيقاً لكل التحليلات السابقة الخاصة بالمكتسبات المعرفية يمكننا القول **بأن التعليم الجامعي قد لعب ولا يزال يلعب الدور الهام والحاسم في تشكيل البنية المعرفية للطلاب** من خلال إكسابهم عدداً من المهارات المعرفية والإدراكية الخاصة إدراك الأمور، وإكتساب الوعى،ولا شك أن هذه المعارف تشكل أحد ركائز تنمية الموارد البشرية.

[٢] المكتسبات الشخصية والذاتية:

ولقد إنتقلت الدراسة الميدانية في هذا الإطار إلى نوع آخر من أنواع المكتسبات، يتعلق بالمكتسبات الذاتية والشخصية، ولقد أشارت الدراسة الميدانية في هذا الإطار إلى العلاقة بين التعليم الجامعي وتحقيق الذات،

حيث أكد (٩٠.٩%) على وجود هذه العلاقة، بينما أشار (٩.١%) من جملة المبحوثين إلى أنه لا توجد علاقة بين التعليم الجامعي وتحقيق الذات.

- وإستناداً إلى ما سبق، قدمت الدراسة الميدانية تحليلاً للعلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الجوانب الشخصية، عن طريق عدد من المؤشرات منها:
  - تقدير الذات وتحقيقها.
  - الإحساس بالمكانة الإجتماعية.
  - تحقيق حراك إجتماعي أعلى.
  - تنظيم أطر الحياة.
  - تغيير النظرة لمجريات الأمور.
  - تحقيق التواصل مع الآخرين.
  - حل المشكلات بطريقة موضوعية.
- حيث أجمع جميع أفراد العينة وبنسب متفاوتة (إستجابات متعددة) على أن التعليم الجامعي يحقيق لهم بعض العوائد الشخصية السالفة الذكر.
- وفيما يتعلق بنتائج علاقة التعليم الجامعي بتنمية المهارات الشخصية، انتهت الدراسة الميدانية إلى تأكيد هذه العلاقة، حيث أشار (٨٩.٦%) من أفراد العينة على وجود هذه العلاقة بينما ذهب (١٠.٤%) فقط إلى أنهم لا يرون أن التعليم الجامعي ينمى مهاراتهم الشخصية.
- وأما عن الطرق التى ينمى بها التعليم الجامعي المهارات الشخصية للطلاب، أشار المبحوثون إلى عدة طرق لتنمية المهارات الشخصية، ودور التعليم الجامعى في ذلك، عن طريق الإستجابات المتعددة، من هذه الطرق نجد:
  - القدرة على التفكير المستقل.
  - القدرة على إتخاذ القرار .
  - القدرة على إستثمار الوقت.
  - تدعيم القدرة على الإختيار المناسب.
  - تمكين الفرد من تنظيم الحياة .
  - حسن تقدير الأمور .

ولعل مجمل التفسيرات الخاصة بإكتساب القدرات الشخصية والذاتية من خلال التعليم الجامعي، تحمل في مضمونها إشارة إلى أن التعليم الجامعي مازال يمثل ضرورة شخصية وذاتية، كما أنه يعبر عن مطلب إجتماعي وحيوى هام وفعال يلعب دوراً حاسماً في تنمية القدرات الذاتية والشخصية وتنميتها، وهذا يعد بلا أدنى شك كما جاء في تحليل الدراسة الميدانية أحد صور تنمية الموارد البشرية وعلاقة التعليم الجامعي بهذه التنمية، كما أثبتتها الدراسة الميدانية.

[٣] النتائج تتعلق بالمكتسبات المادية:

سعت الدراسة في هذا الجزء الهام من الدراسة الميدانية إلى تحليل العائد الاقتصادي والمكتسبات المادية من التعليم الجامعي، وذلك في إطار تحليل بعض القضايا الهامة **منها:**

- علاقة التعليم الجامعى بالدخل، وأوضاع التكسب، والإستثمار المادي:

أ- نتائج تتعلق بعلاقة التعليم الجامعي بالدخل.

- وعن نتائج الدراسة الخاصة بعلاقة التعليم الجامعي بالدخل، إنتهت الدراسة الميدانية في هذا المجال إلى أن التعليم الجامعي لا يحقق لهم عائداً إقتصادياً أشار بذلك (٩٠.٤%) من مجمل أفراد العينة، مقابل (٩.٦%) من أفراد العينة قد أشاروا إلى أن التعليم الجامعى يحقق لهم عائداً إقتصادياً.
- أما عن أسباب عدم تحقيق التعليم الجامعي للعائد الإقتصادي، فلقد أشار (٢٨.١%) إلى ثبات الدخول ومحدوديتها، كما وجه (٣٨.٦%) الأنظار إلى عدم ملائمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل، كما أجمع (٢٠.١%) على أن التعليم الجامعي يتصف بمحدودية الإستجابة لمتغيرات العصر، هذا بالإضافة إلى عدم تنوع الفرص التى يتيحها التعليم الجامعي في مصر الآن للتوظف (٢٠.٣%).
- كما أشارت الدراسة الميدانية إلى عدم تناسب سياسات التعليم بوصفها الحالي مع دخول الأفراد، أكد على ذلك (٩٨.٢%) من أفراد العينة.

ب- نتائج تتعلق بالتعليم الجامعى والإستثمار المادي:

- يمثل الإستثمار المادي أحد أوجه المكتسبات المادية، وفي إطار تحليل العلاقة بين التعليم الجامعي والإستثمار المادى، أشار (٥٢.١%) من أفراد العينة إلى أن التعليم الجامعى يعتبر نوعاً من الإستثمار المادى، وفي مقابل (٤٧.٩%) من أفراد العينة، الذين أكدوا على أن التعليم الجامعى لا يعد إستثماراً مادياً.
- وعن أسباب تحقيق التعليم الجامعي للإستثمار المادى، كشفت إستجابات المبحوثين عن بعض النتائج الهامة، منها:
  - أن التعليم هو الطريق الوحيد للتوظف، أجمع على ذلك (٤٨.٣%) من أفراد العينة.
- كما أكد (٣٢.٨%) على أن التعليم يؤمن المستقبل، على حين أكد (١٨.٩%) على أن التعليم الجامعى هو الأداة الوحيدة للتكسب.
- أما عن نتائج الدراسة التى تتعلق بوجهة نظر الشباب فيما يتعلق بأسباب عدم تحقيق التعليم الجامعي للإستثمار المادي، فلقد أشار (٦٠%) من المبحوثين إلى ثبات الدخول ومحدوديتها، على حين أكد (٣٠.٨%) من المبحوثين على ضيق فرص العمل المتاحة، كما أشار (٩.٢%) إلى أن التعليم الجامعي لا يؤمن لهم المستقبل المنشود.

ج- نتائج تتعلق بعلاقة التعليم الجامعي بأوضاع التكسب:

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية علاقة التعليم الجامعي بأوضاع التكسب، حيث أشار (٨٩.٦%) من أفراد العينة إلى أن التعليم الجامعي لا يحقق لهم أوضاع مناسبة للتكسب، على حين أشار (١٠.٤%) من أفراد العينة إلى أن التعليم الجامعي يحقق لهم هذه الفرص للتكسب.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن التعليم الجامعي لا يحقق عائداً إقتصادياً مجزياً على المجتمع ككل، وأظهر ذلك (٨٩%) من أفراد العينة ككل، بينما لم يقر هذه العلاقة سوى (١١%) من إجمالى أفراد العينة.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق التعليم الجامعي للعائد الإقتصادي، إذ أشار (٤٨.٧%) إلى أن السبب في ذلك هو ثبات الدخول ومحدوديتها، بينما أشار (٢٨.٢%) إلى

عدم تحقيق الطموحات المستقبلية، على حين أشار (٢٣.١%) إلى أن السبب في ذلك هو ضعف فرص التوظف.

- وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة الميدانية تصورات المبحوثين حول مجمل علاقة التعليم الجامعي بأوضاع التكسب المستقبلية، حيث أشار (٣٦.٣%) من جملة المبحوثين إلى أنه بتحسين أحوال التعليم الجامعي، فإنه سيتمكن من إتاحة فرص أفضل للتكسب، بينما أشار (٣٨.٩%) إلى أن التعليم الجامعي سوف يمنح الفرد القدرة على التوظف، على حين أشار (٢٤.٨%) إلى أن التعليم الجامعي سيزيد من قدرة الفرد الإقتصادية.

-

[٤] نتائج تتعلق بالمكتسبات المهنية:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية بعض القضايا المتعلقة بعلاقة التعليم الجامعي بتحقيق المكتسبات المهنية لعل أهم هذه القضايا:

أ- التعليم الجامعي وسوق العمل:

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية العلاقة بين التعليم الجامعي والإستجابات لمتطلبات سوق العمل، حيث أشار (٩٨.٤%) من المبحوثين إلى أن التعليم الجامعي لا يعبر عن إستجابة لمتطلبات سوق العمل، على حين أشار (١.٦%) فقط إلى أن التعليم الجامعي يعبر عن متطلبات سوق العمل.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نمط التعليم الجامعي لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل، أشار بذلك (٩٣.٣%) من جملة المبحوثين، بينما أشار (٦.٧%) إلى أن التعليم الجامعي يتوافق ومتطلبات سوق العمل.
- أما عن أسباب عدم توافق نمط التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، فلقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن (٣٥.٣%) من إجمالى أفراد العينة قد أشاروا أن نمط التعليم الجامعي لا يحقق الطموحات المهنية للشباب، بينما أكد (٢٠%) من إجمالى حجم العينة أن الأجور لا تتناسب وحجم العمل، بينما أشار (٢٨%) إلى عدم مواءمة التعليم الجامعي الآن مع المستحدثات الوظيفية، على حين أشار (٩.٧%) إلى زيادة عدد الخريجين وعدم إستيعاب سوق العمل لهم.

ب- التعليم الجامعي وتنمية القدرات المهنية:

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة بين التعليم الجامعي وتنمية القدرات المهنية، حيث أشار إلى وجود تلك العلاقة (٨٧%) من إجمالى المبحوثين، بينما ذهب (١٣%) فقط إلى أنه لا توجد علاقة بين التعليم الجامعي وتنمية القدرات المهنية.
- أما عن كيفية تنمية تلك القدرات المهنية من خلال التعليم الجامعي، **فلقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ذلك يتم من خلال:**
  - الدورات التدريبية : أشار لذلك (٢٤.١%).
  - من خلال دورات اللغات: أشار لذلك (١٧.٩%).
  - من خلال التدريب على التقنيات الحديثة : أشار لذلك(٠٣٦.٣%).
  - من خلال المحاضرات العلمية : أشار لذلك (٢١.٧%).

- وأما عن العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية القدرات البحثية، فلقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية، وجود هذه العلاقة، أشار بذلك (٩٢%) من المبحوثين، بينما لم يقر هذه العلاقة (٨%) فقط.
- أما عن كيفية تنمية القدرات والمهارات من خلال الدورات التدريبية كأحد المؤشرات الهامة لتنمية الموارد البشرية، فلقد أشارت عينة الدراسة **كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية إلى عدد من المتغيرات منها:**
  - تساعد على التفكير السليم.
  - تنمى القدرات الإدراكية .
  - تنمى القدرة على التحليل.
  - تساعد على فهم المتغيرات.
  - تنمى القدرة اللغوية .
  - تسهم في تنمية الجوانب المعرفية والتقنية.
- كما أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها: دور التعليم الجامعي في تحقيق فهم أفضل لتكنولوجيا المعلومات، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية هذا الإطار، حيث أشار إلى ذلك (٩٦.٩%) عن جملة أفراد العينة، في مقابل (٣.١%).
- ولقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية دور تكنولوجيا المعلومات ذاتها في تنمية مهارات المبحوثين، حيث أكد (٣٦.٩%) على دورها في الارتقاء بالمستوى المعرفى، بينما ذهب (٣٥%) إلى دورها في تنمية المهارات الفكرية، كما أكد (١٥.٨%) على دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية القدرة على الإنجاز، كما أكد (١٢.٣%) على دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التواصل على العالم الخارجي.

ج- نتائج تتعلق بالتعليم الجامعي والحراك المهنى:

- أكدت الدراسة الميدانية في هذا الإطار على بعض القضايا الهامة: منها زيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي، والتعليم الجامعي كمعيار للحراك المهنى، والتعليم الجامعي والحراك الوظيفي.
- ولقد أظهرت الدراسة الميدانية وجود إتجاه هام نحو زيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي. لقد أشار بذلك (٩٦.٦%) من جملة أفراد العينة، مقابل (٣.٤%) لم يقروا هذه العلاقة.
- أما فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم الجامعي والحراك المهني، فلقد رصدت الدراسة الميدانية عدداً من النتائج الهامة، لعل أهمها إتجاه معظم أفراد العينة نحو تأكيد هذه العلاقة، حيث أجمع على وجود تلك العلاقة (٩١.٥%) من جملة المبحوثين، بينما لم يؤكد هذه العلاقة حوالى (٨.٥%) من جملة المبحوثين.
- كذلك أكدت نتائج الدراسة الميدانية على الأسباب المحددة للعلاقة بين التعليم الجامعي والحراك المهني، حيث أكد (٤٠.٨%) من أفراد العينة على كون التعليم الجامعي يحقق مكانة إجتماعية، كما أشار (٢٤.٦%) من أفراد العينة على أن التعليم الجامعي هو الطريق الوحيد للترقى الوظيفي، بينما أشار (٣٤.٦%) على أن التعليم الجامعي ينمى القدرات المهنية والمعارف.
- أما عن العلاقة بين إرتفاع مستوى التعليم والإرتقاء في التدرج الوظيفي، فلقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية إتجاهاً قوياً نحو تأكيد هذه العلاقة، حيث أقر هذه العلاقة (٩٨.٤%) من أفراد العينة، بينما لم يقر هذه العلاقة سوى نسبة ضئيلة جداً من مختلف الكليات تمثل (١.٦%) فقط.
- كذلك أكدت نتائج الدراسة الميدانية العلاقة بين إرتفاع مستوى التعليم الجامعي والإرتقاء الوظيفي، من حيث الأسباب، حيث أشار (٤٤.٧%) من جملة أفراد العينة إلى أن التعليم يضع الفرد المناسب في

المكان المناسب، كما أشار (٣٢.٦%) إلى أن التعليم يمثل أحد فرص الحياة المهنية، كما أكد (٢٢.٧%) من أفراد العينة إلى أن التعليم يمنح الفرد القدرة على فهم الأمور.

د- نتائج تتعلق بالعلاقة بين التعليم الجامعي والوظيفة المناسبة:

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدداً من القضايا الهامة تتعلق بقيمة الشهادة الجامعية، وعلاقة التعليم الجامعي بالوظيفة المناسبة، ومجالات العمل المفضلة لدى الشباب، وعلاقة الوظيفة بالمؤهل الجامعي، وعلاقة الوظيفة المناسبة بتنمية القدرات، وإتاحة تكافؤ الفرص الوظيفية بعد التخرج، وأهمية تطور نمط الوظائف في مصر لكي يتفق مع المهن المستحدثة بسوق العمل، وأخيراً أهم المقترحات تجاه تطوير المهن والوظائف في مصر وأهمية وجود خطة مستقبلية لتميز الأداء الوظيفي للشباب.
- ولقد أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها على الشهادة الجامعية كمعيار للإختيار الوظيفي، أكد على ذلك (٩٥.٩%) من المبحوثين، بينما لم يؤكد هذه العلاقة سوى (٤.١%) من جملة أفراد العينة.
- وعن علاقة التعليم المتميز بالوظيفة المناسبة، أكدت نتائج الدراسة الميدانية هذه العلاقة، حيث أشار (٩٧.٤%) إلى وجود هذه العلاقة، بينما لم يقر وجود هذه العلاقة (٢.٦%) فقط.
- **وعن مجالات العمل التى يفضل الشباب العمل بها:-**
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدداً من المجالات الهامة المفضلة لدى الشباب: مثل:
  - مؤسسات قطاع الإستثمار: أشار بذلك (٢٩.٨%) من حجم العينة.
  - القطاع الخاص: أكد على ذلك (٣٢.٤%) من حجم العينة.
  - الهيئات الأجنبية: أشار بذلك (٣٢.٦%) من حجم العينة.
  - العمل الحكومي : أشار بذلك (٥.٢%) فقط من حجم العينة.
- ولقد أكدت الدراسة الميدانية تفسيراً آخر لأسباب رفض الشباب للعمل في القطاع الحكومي، حيث أكد (٤٢.٦%) أن ثبات الدخول ومحدوديتها في العمل الحكومي تشكل أول هذه الأسباب، كما أشار (٢٧.٩%) من جملة أفراد العينة إلى أن العمل تقليدي لا يشجع على التجديد والإبتكار، كما أكد (٢٢.١%) من جملة أفراد العينة إلى إنخفاض المركز الإجتماعي، كما أكد (٧.٤%) إلى شيوع الفساد والإنحراف الوظيفي داخل أروقة الأجهزة الحكومية ومؤسساتها.
- وعن مدى إتفاق الوظيفة مع المؤهل الجامعي، أكدت نتائج الدراسة الميدانية، وجود إتقان بين الوظيفة المناسبة والمؤهل الدراسى، أكد على ذلك (٧١.٥%) من جملة أفراد العينة، على حين أشار (٢٨.٥%) من أفراد العينة إلى عكس ذلك.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية قضية شيوع العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص الوظيفية، حيث أشار إلى وجود العدالة الإجتماعية وتكافؤ للفرص الوظيفية فقط (٢٧.٥%) من أفراد العينة، بينما أشار (٣٣.٧%) من جملة أفراد العينة إلى عدم تواجد العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص الوظيفية، على حين أشار (٣٨.٨%) إلى أنه يوجد إلى حد ما عدالة إجتماعية وتكافؤ للفرص الوظيفية.
- أما عن العلاقة بين إختيار الوظيفة المناسبة وتنمية القدرات المهارية والمعرفية، فلقد أقر وجود هذه العلاقة (٩٤.٣%) من جملة المبحوثين في مقابل (٥.٧%) لم يشعروا بوجود علاقة بين الوظيفة المناسبة وتنمية قدراتهم المهارية والمعرفية.
- ولعل مجمل هذه التفسيرات السابقة تكشف عن أن الوظيفة بهذا المعنى تشكل حقاً تفسيريا إنسانياً عالى التقدير، كما أنها تعبر عن إرتفاع قيمة العمل في حد ذاته ليصرف النظر عن أوضاع التكسب.

- وفي إطار ذلك كشفت الدراسة الميدانية في هذا الإطار عن رؤى الشباب للأسباب التى تجعلهم يرون أن إختيار الوظيفة المناسبة تنمى قدراتهم ومعارفهم فلقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية عن أن (٤٠.٤%) يرون أن السبب الأول يكمن في أن الوظيفة المناسبة تتفق والتخصص الأكاديمي، بينما ذهب (٣٢.١%) إلى أن الوظيفة المناسبة تبرز الإبداعات والقدرات، كما أكد (٢٧.٥%) إلى أن الوظيفة المناسبة تؤهل الفرد للنجاح فيها. ولعل في مجمل هذه التفسيرات السابقة إشارة إلى ما يتحمله التعليم الجامعي عن إتاحة للفرص الوظيفية والمهنية فيما ينمى قدرات الفرد وميوله ويزيد من إبداعاته – ولعل ذلك يحمل تأكيداً لعلاقة التعليم الجامعي بتنمية الموارد البشرية. وهذا تأكيداً للهدف العام من الدراسة.
- ولقد أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها على أهمية تغيير نمط التعليم الجامعي بما يتفق ومتطلبات المهن المستحدثة، فلقد أشار إلى ذلك معظم أفراد العينة من مختلف الكليات (٩٥.٩%)، بينما لم يؤكد على هذا الإتجاه سوى (٤.١%) فقط من إجمالى حجم العينة.
- **أما عن الأسباب التى دفعت مبحوثينا من الشباب للإصرار على طلب ضرورة تغيير نمط التعليم الجامعي حتى يتوافق مع متطلبات المهن المستحدثة ومتغيرات سوق العمل، فلقد أبدى شبابنا أسباب كثيرة منها:**
  - لكى تحدث مواءمة مع سوق العمل : أكد على ذلك (٣٧%) من حجم العينة.
  - لكى يحقق إستثماراً تنموياً : تأكد على ذلك (٢٦.٥%) من حجم العينة.
  - لكى يحقق تنمية بشرية عالية : أكد على ذلك (٢٥.٤%) من حجم العينة.
  - لكى يتماشى مع المتغيرات العالمية: أكد على ذلك (١١.١%) من حجم العينة.
- ولقد قدمت الدراسة الميدانية في هذا الإطار نتائج تتعلق بأهم المقترحات التى يراها أفراد العينة مناسبة تجاه تطوير المهن والوظائف في مصر. ولقد تلخصت هذه المقترحات في : أن تتوافق الوظائف ومستويات التعليم المطروحة، أكد على ذلك (٣٦.٨%) من إجمالى حجم العينة، كما أشار (١٣.٧%) من إجمالى حجم العينة على أن يتم التعيين في الوظائف وفقاً للتخصص، كما أشار (٢٩.٥%) إلى ضرورة أن تكون هناك سياسة واضحة للتوظف في مصر.
- وخلاصة القول أن التعليم يجب أن يرتبط بالتأهيل الوظيفي أو المهنى لما يرتبط ذلك من إتاحة فرص التعبير عن الذات وترجمة حصاد التعليم الجامعي إلى نقاط تتميزبالإبداع، وإذا ما تحقق ذلك فإن معيار هام من معايير تنمية الموارد البشرية يكون قد حقق هدفه العام.

خامساً: المحور الخامس:

نتائج تتعلق بالتعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية : آليات التفاعل:

- لقد فرض السياق العالمي والمحلى ضرورة أن يتبنى التعليم الجامعي سياقاً أكثر تحديثاً في التعامل مع متطلبات العصر، من ناحية، وتنمية موارده البشرية من ناحية أخرى، وذلك إتساقاً مع مجمل التغيرات التى يواجهها التعليم الجامعي الآن والتى تفرض عليه ضرورة أن يعيد طرح برامج جديدة تأخذ على عاتقها الإعداد الجيد للقوى البشرية حتى تستطيع الوفاء بإحتياجات التنمية، **ومن ثم فإن هذا المحور الهام يحلل العلاقة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية من خلال طرح عدد من القضايا الهامة مثل :**
  - المناهج الدراسية.

- الكتاب الجامعي .
- الكفاءات العلمية (أعضاء هيئة التدريس).
- السياسة الداخلية للتعليم .
- نظام الجودة في التعليم الجامعي.
- الخريجون والتنمية البشرية .

[١] المناهج الدراسية:

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجهة نظر المبحوثين فيما يتعلق بوجود تغير في المناهج التعليمية، ولقد أشار (٤١.٢%) بوجود تغير في المناهج التعليمية، بينما أشار (٥٨.٨%) بأنهم لا يشعرون بوجود تغير في المناهج التعليمية.
- ولقد أكدت الدراسة الميدانية في جانب منها أن المناهج الدراسية لا تتناسب وتحقيق تنمية بشرية فاعلة، أكد على ذلك (٧٨%) من عينة الدراسة، بينما أشار (٢٢%) من عينة الدراسة أن المناهج الدراسية تناسبة لتحقيق التنمية البشرية.
- أما عن أسباب عدم قدرة المناهج التعليمية تحقيق تنمية بشرية، فلقد أشار (٤٦.٥%) من أفراد العينة إلى أن السبب الأساسى في ذلك يكمن في عدم مواكبة تلك البرامج التعليمية لتقنيات العصر، بينما أشار (٣٤.٢%) إلى أن هذه المناهج تركز على الكم بدلاً من الكيف، كما أشار (١٩.٣%) إلى محدودية المناهج وإنغلاقها.، ولعل هذه الأسباب مجتمعة تشكل بلا شك أسباب هامة لعدم قدرة المناهج التعليمية على تحقيق تنمية بشرية.
- وعن مقترحات بشباب المبحوثين لعلاج هذه المشكلة، ورؤيتهم لتطوير المناهج، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أهم هذه المقترحات، فلقد أشار (٣٥%) من جملة أفراد العينة إلى ضرورة أن تتواكب هذه المناهج مع التقنيات الحديثة، كما ذهب (٤٤%) من جملة أفراد العينة إلى ضرورة أن تتلائم المناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل، كما أكد (٢١%) من جملة أفراد العينة، على ضرورة أن تكون المناهج العلمية أكثر تخصصية.

[٢] الكتاب الجامعي:

- يمثل الكتاب الجامعي قيمة علمية هامة لكل من الطالب والأستاذ، كما أنه يشكل المجال الذى تتحرك بداخله العلاقة ما بين الطالب والأستاذ ولذلك روعى تحليل الكتاب الجامعي كأحد آليات التفاعل الهامة بين التعليم الجامعي وتنمية الموارد البشرية في مصر.
- ولقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية عن الكشف عن العلاقة بين الكتاب الجامعي وتحقيق التنمية الفكرية للطلاب، حيث ذهب (٨٦.٨%) من الطلاب إلى أن الكتاب الجامعي لا يحقق لهم أي نوع من أنواع التنمية الفكرية على حين أقر هذه العلاقة فقط (١٣.٢%) من جملة أفراد العينة.
- **وأما عن أسباب عدم تحقيق الكتاب الجامعي التنمية الفكرية والإبداعية، فلقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدد من الأسباب لعل أهمها :**
  - التركيز على الكم بدلاً من الكيف: أشار بذلك (٢٦.٩%) من حجم العينة.
  - عدم وجود فرص التجديد والابتكار: أكد على ذلك (٢٨.٧%) من حجم العينة.
  - لإنغلاق الكتاب الجامعي على محددات بعينها : أشار إلى ذلك (٢١.٨%) من حجم العينة.
  - لعدم وجود أهداف علمية للمقرر: أشار بذلك (٢٢.٦%) من حجم العينة.

- ولقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية في جانب آخر فيها على أكثر الطرق قبولاً لتطوير الكتاب الجامعي من وجهة نظر الطلاب، فلقد أشار (٤٠.٦%) من الطلاب إلى أهمية تطوير الصيغ العلمية لأهداف المقرر، بينما أشار (٣٦.٦%) إلى ضرورة توظيف الكيف بدلاً من الكم، كما أكد (٢٣.١%) إلى محاولة تحويل الكتاب إلى مقررات إليكترونية.
- وعن البدائل التى طرحها طلابنا للكتاب الجامعي في ظل التحديات المعاصرة، جاءت تصوراتهم لهذه البدائل كمحل عملى لما يواجهه الكتاب الجامعي من مشكلات، فلقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أهمية تحويل المكتسبات إلى مكتبات رقمية، أشار بذلك (٢٨.٢%) من جملة افراد العينة، كما أكد (٢٢.٨%) إلى أهمية توجيه الطلاب إلى شبكة الإنترنت، كما أشار (٢٢%) من جملة أفراد العينة إلى أهمية التأليف الجماعي للكتاب، كما أشار (٢٧%) من أفراد العينة إلى ضرورة إستخدام الأسطوانات المدمجة.

[٣] نتائج تتعلق بالعملية التعليمية:

- تمثل العملية التعليمية على الركائز الهامة للنسق التعليمي في مصر، بما تحمله هذه العملية من آليات فاعلة للأداء التعليمي، ولذلك فإن تميز الأداء التعليمي يعبر عن تميز نسق التعليم الجامعي، بما يحقق أهداف التنمية البشرية الفاعلة.
- **ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن العملية التعليمية تواجه العديد من التحديات لعل أهمها:**
  - التحديات العلمية .
  - التحديات المالية .
  - التحديات البشرية.
  - التحديات المعرفية.
  - التحديات التكنولوجية.
  - التحديات الإدارية .
- أما عن أهم المشكلات التى تعانى منها العملية التعليمية، فيأتى فى مقدمتها نقص الموارد المالية **(تحديات مالية)** أشار بذلك (٢٢.٣%) من مجموع أفراد العينة، ثم مشكلة سوء الإدارة **(تحديات إدارية)** أشار بذلك (٢١.٢%) من مجموع أفراد العينة، ثم مشكلة الأعداد المتزايدة من الطلاب **(تحديات بشرية)** أشار بذلك (٢٠.٢%) من جملة أفراد العينة، كما تواجه العملية التعليمية مشكلة العلاقة بين الأستاذ والطالب **(تحديات علمية)** أكد على ذلك (١٩.٥%) من جملة الطلاب، كذلك مشكلة الكتاب الجامعي **(تحديات معرفية)** أشار بذلك (١٦.٨%) من جملة المبحوثين.
- ولقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالعلاقة بين الأداء التعليمي ومتطلبات التنمية الإجتماعية، عن عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين، أشار بذلك (٩٣.٥%) من جملة أفراد العينة، ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أيضاً عن سبل حل هذه المشكلات، ولقد جاءت ضرورة زيادة الموارد المالية المخصصة في مقدمة الحلول، أجمع على ذلك (٤٧.٣%) من أفراد العينة، كما أشار (٢٦.٩%) إلى أهمية أن يشمل تخطيط التعليم البعد المستقبلى، كما أكد (٢٥.٨%) إلى ضرورة أن تكون هناك سياسة تعليمية موحدة.

[٤] نتائج تتعلق بالسياسات الداخلية للتعليم:

تضمن هذا البند الهام عدداً من المتغيرات لعل أهمها:

- وجود سياسة تعليمية ناجحة للتعليم الجامعي أم لا .
- معايير السياسة التعليمية الناجحة.
- البرامج التى تخدم التعليم الجامعي.
- أهمية المراجعة المستمرة للسياسة التعليمية.
- نظام القبول بالجامعات.
- نظام الفصول الدراسية .
- نظام الإنتساب الموجه: الإبقاء أم الإلغاء.
- ولقد أكدت الدراسة الميدانية في نتائجها، تأكيد الطلاب لوجود سياسة تعليمية ناجحة في ضوء الظروف المتاحة فقط، أجمع على ذلك (٩٠.٧%) من جملة المبحوثين، بينما أشار (٩.٣%) فقط إلى أنه لا توجد سياسة تعليمية ناجحة.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ، مدى وجود مراجعة وتقييم للسياسات التعليمية، حيث أكد (٦٥.٧%) من جملة المبحوثين على وجود مراجعة وتقييم للسياسات التعليمية، بينما أشار (٣٤.٣%) على أنه لا يوجد مراجعة ولا تقييم للسياسة التعليمية في الجامعات في مصر.
- **ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية في جانب آخر منها عن معايير السياسة التعليمية الناجحة، ولقد أبدى طلابنا ملاحظات هامة على هذه المعايير تكشف عنها إستجاباتهم لها في ضوء تحليل الأوزان النسبية وهى :**
  - وجود أهداف واضحة.
  - وضوح آليات التنفيذ.
  - وجود ميزانية معلنة وكافية.
  - متابعة التنفيذ وفق الخطط المدرجة.
  - مراعاة المصالح المشتركة بين الطالب والأستاذ.
  - مراعاة الجوانب المجتمعية .
  - التناغم مع متطلبات العصر.
  - وجود خطة زمنية للتنفيذ .
  - وجود الأداء الحازمة .
  - تحديد مسئولية التنفيذ.
  - وجود بدائل متاحة .
  - التغلب على الصعاب والتحديات.
  - الإشارة إلى البعد المستقبلى .
- وعن تصورات الطلاب نحو أهمية إستحداث برامج تكنولوجية لخدمة السياسة التعليمية، أكدت نتائج الدراسة عن وجود مثل هذه البرامج، وأشار بذلك (٩٥.١%) من جملة المبحوثين، على حين أشار (٤.٩%) من جملة أفراد العينة أنهم لا يرون أى برامج تكنولوجية لخدمة السياسة التعليمية.
- أما عن نتائج الدراسة المتعلقة بالأنظمة الدراسية المتاحة الأن، فلقد أشار (٥٨.٣%) من جملة المبحوثين إلى أهمية نظام السنة الدراسية الكاملة، بينما أكد (٢٥.١%) من جملة المبحوثين على

أهمية نظام الساعات المعتمدة، بينما أشار (١٦.٦%) إلى ضرورة الإعتماد على نظام الفصلين الدراسيين.

- أما عن نتائج الدراسة المتعلقة بوجهة نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بإلغاء نظام الإنتساب الموجه، فلقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية.
- أن (٥٦%) من عينة الدراسة ترى ضرورة إلغاء نظام الانتساب الموجه بينما، أقر (٤٤%) من عينة الدراسة أنه لا داعى لإلغاء نظام الإنتساب الموجه.
- **وإستكمالاً لهذه المتغيرات الخاصة بالسياسات الداخلية للتعليم الجامعي، جاءت تصورات عين الدراسة فيما يتعلق بالمعيار الأفضل لنظام القبول بالجامعات (ترتيب الإجابات) ولقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية على بعض المحاور منها :**
  - وجود إختبار قبلى.
  - وجود مقابلة شخصية.
  - مجموع الدرجات.
  - قياس للمهارات .

[٥] نتائج تتعلق بالكفاءات العلمية (أعضاء هيئة التدريس):

- يحتل هذا المحور أهميته من خلال إيضاح أوضاع هيئة التدريس والكفاءات العلمية بالجامعة. والذين يمثلون حلقة الوصل ما بين النسق التعليمي الجامعي والطلاب. **ولقد كشفت الدراسة الميدانية في هذا الجانب عن عدد من القضايا الهامة أهمها:**
  - مدى توافر المناخ العلمى لأعضاء هيئة التدريس.
  - إهدار الكفاءات العلمية وأسباب ذلك .
  - كيفية حماية هذه الكفاءات.
  - مدى توافق نسب أعضاء هيئة التدريس مع نسب الطلاب – وما هو تأثير ذلك على العملية التعليمية؟ .
- ولقد كشفت الدارسة الميدانية عن مدى توافر المناخ العلمي لأعضاء هيئة التدريس، فلقد أشار (٨٨.٣%) من العينة أنه لا تتوافر لأعضاء هيئة التدريس أي مناخ علمي مناسب، في مقابل (١١.٧%) قرروا أن يتوافر لأعضاء هيئة التدريس المناخ العلمي.
- **أما عن أسباب عدم توافر المناخ العلمي الجيد لأعضاء هيئة التدريس فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية، أنه من بين هذه الأسباب:**
  - زيادة عدد الطلاب : أشار بذلك (٢٢.٣%) من حجم العينة.
  - ضعف المرتبات والأجور: أشار بذلك (٤٣.١%) من حجم العينة.
  - قلة الإمكانيات المتاحة للبحث العلمي: أشار بذلك (٣٤.٦%) من حجم العينة.
- ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية في جانب آخر من إتجاه يدعم وجود إهدار للكفاءات العلمية، حيث أشار على ذلك (٧٦.٤%) من حجم العينة، بينما أشار (٢٣.٦%) فقط بأنه لا يوجد إهدار للكفاءات العلمية.
- وعن كيفية حماية الكفاءات العلمية في مصر – كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن بعض المتغيرات منها: الاهتمام بالبحث العلمى، أشار بذلك (٣٧.٣%) من جملة أفراد العينة، وزيادة

الدعم المادى الموجه وأعضاء هيئة التدريس، أشار بذلك (٤٥.٨%) من حجم العينة، ثم توفير المناخ العلمى الملائم، أكد على ذلك (١٦.٩%) من حجم العينة.

- ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن مدى تكافؤ أعداد الأساتذة بالنسبة لأعداد الطلاب، ولقد أشار (٧٦.٩%) من حجم العينة، أنه لا يوجد تكافؤ بالمرة، بينما أكد (٢٣.١%) أنه يوجد تكافؤ بين أعداد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلاب.
- **ولقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعدم تكافؤ أعداد أعضاء هيئة التدريس مع أعداد الطلاب، عن بعض المتغيرات (ترتيب إجابات) :**
  - حث جاء قلة التحصيل العلمى في الترتيب الأول.
  - ضعف التواصل مع الأساتذة : الترتيب الثاني .
  - عشوائية الأداء التعليمي: الترتيب الثالث .
  - ضياع فرص الإبداع: الترتيب الرابع .

[٦] نتائج تتعلق بنظام الجودة في التعليم العالي:

- تناولت الدراسة الميدانية في هذا الجزء من التحليل، قضايا الجودة، من حيث مفهوم الجودة، وفاعليتها، ومدى توافر شروط تحقيق الجودة، ومدى قدرة نظام الجودة على تحقيق تنمية بشرية فاعلة.
- ولقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، مفهوم الجودة كما رآه الطلاب، حيث أجمع (٣٠%) من الطلاب أن مفهوم الجودة يعنى لديهم، القدرة على تخريج منتج متميز، كما أشار (٢٨.٨%) إلى أن هذا المفهوم يعنى تحسين الأداء التعليمي، على حين قرر (٢٣.٨%) أن هذا المفهوم يعنى لهم تحقيق التوافق مع المعايير العالمية، على حين قرر (١٧.٤%) أن مفهوم الجودة يعنى لهم تحقيق الأهداف التعليمية.
- ولقد حملت نتائج الدراسة الميدانية إستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بشروط تحقيق ضمان جودة التعليم الجامعي، حيث أشار (٥٤.١%) أنه لابد من توافر البيئة التعليمية الجيدة، على حين أكد (٢٤.٤%) على أهمية الإيمان بأهمية نظام الجودة ذاته، كما أشار (٢١.٥%) إلى ضرورة تواءم نظام الجودة مع متطلبات التعليم العصرية.
- أما عن تقييم الطلاب لنظام الجودة للمنتج في الجامعات المصرية ودوره في تحقيق التنمية البشرية، أشار (٧١.٥%) من الطلاب بأن نظام الجودة بوصفه الحالي لا يهم في تحقيق تنمية بشرية، بينما أشار (٢٨.٥%) من الطلاب بأن نظام الجودة بوصفه الحالي يسهم إلى حد ما في تحقيق تنمية بشرية.

أما عن أسباب عدم تحقيق نظام الجودة الحالي لمتطلبات تحقيق التنمية البشرية، فلقد أشار الطلاب عن عينة الدراسة إلى عدد من المتغيرات منها: أنه يوجد خطأ في التطبيق الفعلى، أشار بذلك (٣٥.٥%) من الطلاب، على حين ذكر (٣١.٩%) من الطلاب بأنه لا يوجد تطبيق كاف لكل المعايير المطلوبة، كما أكد (٣٢.٦%) من الطلاب أنها لا تستند إلى معايير واقعية.

[٧] نتائج تتعلق بالخريجين وتنمية الموارد البشرية:

يدور هذا المحور حول عدد من القضايا الخام لعل أهمها :

- مدى معدلات الخريجون للقطاعات الحكومية والإنتاجية.
- سياسات التعليم الجامعي وسياسة تخطيط القوى العاملة في مصر.
- شروط التوظف بعد التخرج.

- نمط المخرج التعليمي وسوق العمل.
- قضايا البطالة.
- أين يذهب الخريجون بعد التخرج.
- لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمعدلات الخريجين في سائر القطاعات الخدمية والإنتاجية، فلقد أشار (٧٥.٦%) من عينة الدراسة أنه لا توجد معدلات كافية في سائر القطاعات.
- بينما أشار(٢٤.٤%) من الطلاب بأنه يوجد خريجون في سائر القطاعات.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، مدى التعارض بين سياسات التعليم الجامعي وسياسة تخطيط القوى العاملة في مصر، ولقد أشار معظم أفراد العينة (٩٧.٩%) إلى أنه يوجد تعارض بين سياسات التعليم الجامعي وسياسة تخطيط القوى العاملة في مصر، بينما ذكر (٢.١%) فقط أنه لا يوجد تعارض.
- أما عن مدى رضا عينة الدراسة عن شروط التوظف بعد التخرج، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن (٩٠.٤%) من عينة الدراسة قد أشارت بأنهم غير راضين عن شروط التوظف، بينما أشار (٥.٢%) أنهم راضون عن شروط التوظف، كما أكد (٤.٤%) أنهم راضون إلى حد ما.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية مدى تطابق سوق العمل ونمط المخرج التعليمي في مصر الآن، فلقد أشار (٨٩.١%) من الطلاب بأنه لا يوجد تطابق بين سوق العمل ونمط المخرج التعليمي في مصر الآن، بينما أشار (١٠.٩%) فقط بأنه يوجد تطابق بين سوق العمل ونمط المخرج التعليمي في مصر الآن.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية مؤشراً هاماً يتعلق بالزيادة في معدلات البطالة، ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن كل أفراد العينة والبالغ عددهم (٣٨٦ نسبة ١٠٠%) مفردة قد أجمعت على وجود زيادة في معدلات البطالة بين الشباب في مصر الآن.
- وختاماً: وجهت الدراسة سؤالاً هاماً: أين يذهب الخريجون بعد تخرجهم ؟ ، **فلقد كشفت الدراسة الميدانية في هذا الجانب عن نتائج خطيرة أهمها حسب الترتيب:**
  - مقاهى الشباب: الترتيب الأول .
  - يبقون في منازلهم : ما بين الترتيب الثالث والرابع.
  - يعملون أعمال مؤقتة: الترتيب الثاني .
  - يهاجرون: مات بين الترتيب الثالث والثانى.

البند الثالث: أوجه القصور وأهم التوصيات:-

ثمه بعض أوجه القصور التي عرضت لها الباحثة عند دراستها لعلاقة التعليم الجامعي بالتنمية البشرية في مصر بوجه عام وعلي مستوي جامعه بنها بشكل خاص، والتي سوف نعرض لها، بالإضافة لمجموعة من التوصيات والمقترحات التي ينبغي التأكيد عليها وفقا لطبيعة الدراسة الراهنة، والتي تعد بمثابة رؤية تطرحها الباحثة في خاتمة هذا العمل.

أولا: أوجه القصـــور:

[١] فيما يتعلق بكلية" حاسبات ومعلومات" جامعة بنها:

١- عدم مراعاة ظروف الطلاب المغتربين للكورسات الصيفية التى تتم بالكلية مما لا يسمح لهم بالحضور فيها نظرا لسفرهم إلى بلادهم وأهلهم بالخارج.

٢- عدم كفاية المدة التدريبية العملية للطلاب والتى تتراوح مدتها شهرعملى فقط يتخلله أسبوعيين للشرح بما لايسمح أخذه مأخذ الجد فى الدراسة.

٣- عدم تواجد قسمين أساسين بالكلية هما:

1) It: Information Technology Net Works, Data Base.
2) Graphics

رغم أهميتها القصوى فى السوق المحلى والعالمى.

٤-عدم التسويق الجيد للمورد البشرى_ الخريج الجامعى _ على الوجه الاكمل الذى يرضى كل من الطرفين(الخريج والشركات او الهيئات الخاصة).

[٢]كلية" الطب "جامعة بنها:

- عدم توافرالمنهج السماعي الفيديو كونفرانس بدلاً من التلقين في المدرجات.
- عدم إقتراح أقسام ووحدات مطلوبة مثل:

* وحدة للجراحات الميكروسكوبيه الدقيقة.
* قسم الأشعة العلاجية Therapeutic Radiology
* قسم الأشعة التداخلية Interventional Radiology
* وحده لجراحات زراعة الأعضاء
* قسم طب الأسرة Family Medicine
* وحدة للأبحاث العلمية علي قدر أعلي من الإمكانيات
* وحدة لعلاج الألم Pain Management Unit
* قسم لإدارة ومراقبة جودة الخدمة الطبية .

[٣] "الكليات النظرية" بجامعة بنها :

فكانت أوجه القصور بالنسبة إليهم فهي في الغالب تندرج تحت:-

- كثرة المناهج وقصر الفترة الدراسية التى لا تتماشى مع حجم هذه المناهج،
- فضلاً عن عدم وجود ساحات كافية بالشكل اللائق سواء للأستاذ الجامعي أو للطلاب الجامعيين.
- -كذلك يوجد العجز النسبى في توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة التى يستعين بها المعلم الجامعي أثناء أداء مهامه الوظيفية نحو الطلاب مما لا يساعد على وجود حالة من الإتصال الفعال والتواصل بينهما على الوجه الأكمل.

بالإضافة إلى القصور في التطوير للأجزاء التطبيقية أو الميدانية بالشكل الذى يجب أن تكون عليه للخريج الجامعي "المورد البشرى" ذى الكفاءة العالية التى لا تقف أمامه عقبة الإنفصال عن الواقع.

ثانيا: أهم التوصيات :

ومن أهم التوصيات التى توصلت إليها الدراسة ،فيما يختص بضرورة تطوير كل من:-

[١]السياسة التعليمية الجامعية.

[٢] التنوع الثقافى العالمى وإستثماره فى نظم التعليم الجامعى.

[٣] النظم الإدارية.

[٤] الطلاب وبناء قدرات ومهارات جديدة لديهم.

[٥] الدراسات العليا وبناء آليات مستحدثة تتواكب ومتغيرات العصر.

[٦] الكتاب الجامعي.
[٧] متطلبات سوق العمل المستحدثة لتحسين الإنتاجية والأداء الوظيفى.
[٨] عضو هيئه التدريس.
[٩] البحث العلمي وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.
[١٠] مصادر التمويل وزيادة المخصصات المالية المطلوبة.
[١١] دور الجامعة في تنمية المجتمع.

ومع شئ من التفصيل لكل بند على حدا، نجده متمثلاً فيما يلى:

[١]السياسة التعليمية الجامعية:

- يجب الربط أو التأهيل بين مرحلة ما قبل الجامعة ومرحلة الجامعة وذلك بتحديد شروط قبول الطلاب وإعدادهم بما تسمح ومعدلات القبول المحددة في الجامعات بهدف النوعية بتسويق مخرجات ذات كفاءة وفعلية.
- التوجه نحو أنماط إدارية لا مركزية أو تشاركية لمؤسسات إعداد القوي العاملة وتنمية الموارد البشرية.
- تطوير آليات وأعمال التقييم والرقابة والمساءلة.
- يجب علي القائمين علي العملية التعليمية محو القيم غير الصالحة أو تعديلها أو إستبدالها بقيم أخرى جديدة.
- تطبيق التدريس العملي في مرحلة التعليم قبل الجامعي لتعويد الطالب علي الفكر والإبداع بدلا من التلقين والحفظ.
- يجب أن يطور التعليم الجامعي الحكومي بدلا من إنشاء جامعات خاصة بمصروفات عالية للقادرين فقط ماديا وأحيانا يكونون اقل في مستواهم العقلي والفكري والعملي .
- إلغاء نظام الفصلين الدراسيين الذي ثبت **أولا** عدم تواؤمه مع طبيعة العملية التعليمية في معظم كليات الجامعة، و**ثانيا** أن طريقة تطبيقه الحالية تؤدي فقط إلي إضاعه الوقت والجهد.
- وضع إستراتيجية لمحاربة الدروس الخصوصية في المجتمع.
- العمل علي إنتشار التعليم وتفعيل مبدأ العدالة في نظام التعليم المصري والتأكيد علي القيم النبيلة في منظومة التعليم .
- التركيز علي مهارات المستقبل.
- توطيد مفهوم "التعليم من أجل البقاء" لأن التعليم ليس ترفا بل هو مطلبا للبقاء.
- ربط المؤسسات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي معا في شبكة قومية للمعلومات، مما يزود مخطط سياسات التعليم الجامعي والعالي ومنفذي القرار في مؤسسات هذا التعليم.
- مراعاة تحقيق التوازن العددي بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حتى يتمكن الطلاب من الإستفادة العلمية والعملية الحقيقية، وحتى يستطيع عضو هيئة التدريس إعطاء كل ما لديه للطلاب دون إهدار للوقت أو للجهد.
- تحديد أهم العوامل والقوي المؤثره في الإصلاح التعليمي وتطبيقاته ومدي تأثير هذه العوامل والقوي بالمواقف القومية والإقليمية المختلفة، مما يسهم بدرجة كبيرة في توصية شكل ومضون الإصلاح التعليمي الجامعي المرغوب فيه.
- علي الحكومات تسويق التعليم علي أنه "سلعة إجتماعية" وليست عملا إستثماريا إقتصاديا بحتا أو بضاعة تباع وتشتري.
- علي الحكومات إعتماد وإحترم مبدأ ضمان تأمين التعليم للجميع كحق أساسي للفرد وإصدار القوانين والسياسات والموازنات الداعمه لذلك.

- عدم إغفال أهمية التنمية البشرية، وذلك من خلال إيجاد التوازن بين تلك الحاجات وبين قدرات المجتمع المادية في أي إستيراتيجة للتنمية.
- الإستعانة بأسلوب التقويم الدوري الذاتي (كل ثلاث سنوات) بالنسبة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي المصرية، مع تحليل نتائج التقويم الشاملة، بإستخدام المؤشرات الكمية التعليمية والتربوية، والأنشطة المتصلة برسالة الجامعة الحديثة ووظائفها، ومخرجاتها المختلفة.
- ضرورة نهج المشاركة في صنع القرار من القاعدة إلى القمة لإنجاح مسيره العملية التعليمية.
- إنشاء مراكز للترجمة خاصة بجامعة بنها.
- إنشاء مراكز خاصة بدور النشر بجامعة بنها.
- الإبتعاد عن العمل الإرتجالي والعشوائي أحيانا خاصة في العملية التعليمية سواء في التقييم أو التقويم أو التنفيذ.
- خلق حالة من التسابق بين الكليات بجامعة بنها في إطار من التنافس الشريف المتميز .
- العمل علي إستشراف الملامح المستقبلية للتعليم العالي وإبراز دوره في التنمية في إطار المتطلبات المحليه والمتغيرات الدولية.
- التوسع في إقامة علاقات إقليمية ودولية لغرض تطوير البحث العلمي داخل المجتمع.
- لابد من تضافر ثلاثة توجهات إستراتيجية لتطوير رسالة الجامعة، تتمثل في التغيير الجذري لمحتوي التعليم الذي تقدمه ، إعتبارها شريكاً في منظومة التنمية، وإنفتاحها علي العالم الخارجي.
- يتطلب ذلك إعاده هندسية لمنظومة التعليم الجامعي لإستيعاب التطورات التكنولوجية المعاصرة، وإعتماد إستيراتيجية مستمرة لمواجهة التغيرات بإجراء تعديلات مكثفة علي منظومة التعليم لكل مستوياتها.
- يجب علي القائمين بالعملية التعليمية أن يعوا أنها عملية تثقيفة وتربوية وليست تعليما يدرس من خلال مادة دراسية تكتفي علي الحفظ أو التلقين للجانب المعرفي والأخلاقي ، بل هي مشاركة بين كل من القائمين علي العملية التعليمية والممارسين لها.
- يجب تطوير المفاهيم الجديدة الخاصة بالتعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص حتى تتواكب والمتغيرات العالمية.
- يجب إعادة النظر في أسلوب إعداد موازنات المؤسسات التعليمية الجامعية من حيث الهيكلة والتبويب بما يتناسب مع الموازنات المبنية علي التخطيط والبرمجة.

[٢]التنوع الثقافى العالمى وإستثماره فى نظم التعليم الجامعى:

- ضرورة تطوير وتطويع اللغة العربية لمواكبة متطلبات التطور العلمي وتحديات العولمة .
- وجوب التنوع الثقافي واللغوي فهي قيمة لا تنازل عنها بإعتبارها تعبر عن نزوع المجموعات البشرية إلى أن تتطور في أوساط متعددة الأبعاد، حيث تتزود بالإبداع الإنساني ذاته ، بإعتباره قيمة تمثل عاملا من عوامل القوة والأصالة والتفاعل بين الشعوب.
- إستثمار العلم والتقنية وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الكاملة في نظم التعليم الجامعي.
- إنشاء عدد من الكليات التكنولوجية المميزة للتواكب والمتغيرات الثقافية المستحدثة.
- تراجع وزن العلاقات الثنائية بين الدول مقابل نمو العلاقات مع التكتلات الإقليمية فيما بينها في مجال التعاون والمساعدات الخاصة بإعداد القوي العاملة.
- تستدعي المبادرات في مجال العلوم والتقنية لتوافر مجموعة من المدخلات، كالموارد البشرية والمادية المناسبة والإدارة المتطورة، ونظم التقييم الفاعلة والأهداف الواضحة ذات المصداقية.

- تسهيل شروط إنشاء فروع للجامعات العالمية الكبرى في المجتمع المصري.
- مساعدة أفراد المجتمع علي إستيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
- ضرورة التوسع الكمي والكيفي للجامعات الحكومية في برامج التعليم عن بعد عبر شبكة الإنترنت وإستثمارها بما لديها من خدمات تعليمية .
- تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعة لتواكب روح العصر.

[٣] النظم الإدارية :

- ضرورة تطوير الأنظمة الإدارية وتحريك آلياتها للتكيف مع المتطلبات الجديدة.
- عدم وجود مواعيد محددة ومعلن عنها لإمتحانات الشفوي للطلاب فى بعض الكليات العملية ، فضلاً عن عدم الإعلان لإماكنها والممتحنين بها مما يعنى عدم وجود الشفافية فى تلك النوعية من النظم.
- المواد غير التخصص وإعتبارها مواد نجاح ورسوب أكثر من سنة مثل الكمبيوتر واللغة الإنجليزية فأحيانا تمثل تلك مواد مبهمة لدى الطلاب.

[٤] الطـــــلاب وبناء القدرات والمهارات الجديدة :

- يجب الإهتمام ببناء قدرات الطلاب الجامعين وضمان دخولهم في نطاق المنافسة ضمن مناخ العولمة والجودة والإعتماد.
- يجب إن تراعي المؤسسات التعليمية الجامعية مدي المسؤلية الملقاة علي كتفيها في إعداد كفاءة علمية ومؤهلة لتنمي قدرتهم ومهارتهم ضماناً لإنجاح عمليات الجودة والأداء الوظيفي .
- تطوير الخدمات المتاحة للطلاب بتوفير إماكن لممارسة النشاطات المختلفة.
- إنشاء مدن خاصة ترعي الموهوبين والمتميزيين بالبحوث العلمية .
- ضرورة وجود تبادل عربي عام قوي للقوي البشرية العاملة من خريجي الجامعات.
- فك الإرتباط بين الشهادة والأجر، وإن يصبح الأجر مرتبطاً بالعمل، فمن شأن ذلك أن يخفف من حدة الضغط علي الإلتحاق بالتعليم العالي.
- التوسع في نظم التعليم الإختيارية، خصوصا في التعليم العالي مثل نظم التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم الذاتي.
- تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية للطلاب في مسارات بعينها تسترد في التخرج بشروط ميسرة .
- العمل علي إدخال مواد ودراسات تهدف بصورة خاصة إلي تحقيق أهداف التعليم ورفع كفاءته علي أرقي المستويات والإسهام في تكوين شخصية الطالب عن طريق تعويده علي حسن التصرف وغرس روح التنسيق والإبتكار والإعتماد علي النفس.
- ضرورة تنمية القوي البشرية القادرة علي مواجهة تحدي التقانة.
- يجب الإرتقاء بمستوي الطلاب والثقة في قدراتهم و إسترجاع الحافز لدي الشباب الجامعين من جديد حتى يكون لديهم روح التنافس الشريف لا من أجل النجاح أو الشهادة الوظيفة كما هو موجود الآن .
- يجب العمل على جذب الطلاب للكورسات الخاصة بإدارة جامعة بنها للإستفادة العلمية الحقيقية بها حتى يكون لها الأولوية عن تلك التى توجد في المؤسسات الخاصة بحيث ان تراعى بقدر الإمكان اختيار الوقت المناسب للطلاب طبقا لقدراتهم و إستعدادهم .
- تدريب الطلاب علي النقد الذاتي من أجل التحسين الذاتى المستمر.

- يجب أن تتوافر المتنزهات العلمية والتكنولوجية وحضاناتها وحضانات خاصة بالموهوبين والمتفوقيين علمياً وثقافياً تراعي مواهبهم وتعززها داخل النظام التعليمي وخارجه.
- يجب توفير مراكز التميز والتي تحمي العديد من الأعمال والبراءات الخاصة بالإختراع ومؤسسات للمعايير والمقاييس والمواصفات وغيرها
- يجب تغيير المعتقدات والأوهام تجاه المقولة الخاصة بـ " النجاح يساوي دروس خصوصية" .
- الدخول للتخصصات يجب أن تكون من خلال التقييم والرغبة الشخصية وليست حسب المجموع و مكتب التنسيق.
- يجب أن تتوافر الأماكن التدريبية بشكل جدي وأماكن المحاضرات بشكل أدمي ، حتى نتواكب مع مشاريع الجودة و الإعتماد.
- يجب إتاحة المزيد من الفرص للموهبيين والمتفوقين من الطلاب بدلاً من إستغلالهم في بيع مشاريعهم للطلاب الجدد ٣٠% ويتم بعدها مناقشتهم فقط لوضع الدرجة دون التحقق من وجود إستفادة فعلية عملية لهؤلاء الطلاب.
- يجب أن تكون نتائج عملية التعليم حقيقية وذلك من خلال التحول في إساليب تقويمهم بطرق تكشف عن قدرتهم .
- يجب إنشاء مراكز خاصة للتميز العلمي ذات الطابع التطبيقي حتى يلبي ذلك إحتياجات المجتمع .
- يجب إن نجد ألية للتواصل مع خريجي جامعة بنها بما يجذبهم للتواصل معهم حتى بعد تخرجهم من الجامعة.

[٥] الدراسات العليا و بناء اليات جديدة :

- يجب محاولة فهم إطار الدراسات العليا فهما جيدا كوسيلة فعالة للتغيير والتطوير عن طريق تحليل الوظائف المختلفة لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتهم بطلاب الدراسات العليا.
- وضع بدائل لتوفير تفريغ طلاب الدراسات العليا مع تدربهم علي القيام بالواجبات المختلفة لأعضاء هيئة التدريس .
- إنشاء كلية جديدة خاصة للدراسات العليا بعيداً عن البيروقراطية في التنفيذ.

[٦] الكتاب الجامعي:

- يجب الإهتمام في الكتاب الجامعي بالكيف وليس الكم.
- تحقيق التواصل الناجح والفعال بين الطالب والأستاذ وعدم الإكتفاء في التعامل على الكتاب الجامعى فقط.
- يجب التواصل بين سنوات الدراسة في المناهج وعدم الفصل بينهما بما لا يحقق معه النجاح المنشود للعملية التعليمية الجامعية .
- لا تقوم العملية التعليمية علي التقويم أو التقييم حيث لا يتم مراجعة المناهج الحالية مع الماضية إتياناً بالمستقبلية .
- يجب ألا يكون الكتاب الجامعي بغرض النجاح فقط وإنما من أجل قيمة علمية ستضاف للطالب حاليا ومستقبلاً.
- زيادة مرونة المناهج الدراسية مع وضع وصف واضح لمحتوى المنهج لكل مادة بحيث يصبح من حق الطلاب إختيار محتويات دون الاخرى.
- يفضل أن تكون المراجع والكتب الجامعية إلكترونية.
- من الأفضل تجميع المادة العلمية بواسطة الطالب بدلاً من الكتاب الجامعي، وذلك من خلال الوسائل التكنولوجية (النت والأسطوانات المدمجة).

[٧] متطلبات سوق العمل المستحدثة لتحسين الإنتاجية والأداء الوظيفى :

- يجب الإهتمام بالتعلم التقني والحرفي بما يخدم متطلبات سوق العمل.
- إقامة نظام كفء للمعلومات قادر علي إعطاء صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل بصوره منتظمة ودورية .
- العمل علي ملاءمة التدريب لإحتياجات سوق العمل علي أفضل نحو مع الإهتمام بالتدريب المستمر.
- إحتياج مؤسسات التعليم الجامعي إلي عمليات تقيميه وتقويمية بشكل مستمر حتى تخضع لمعايير دولية ذات جودة متوائمة مع الإعتماد الأكاديمي الدولي ضمانًا للحصول علي مخرجات عالية الكفاءة والجودة تتوائم مع معايير العرض والطلب لسوق العمل.
- يجب الإهتمام بوضع إستراتيجية جاده وشامله لمؤامة إحتياجات سوق العمل المستحدثة والمتغيرة ومطابقتها مع مخرجات العملية التعليمية الجامعية كما وكيفيا.
- لابد من تقييم سياسات سوق العمل للوقوف علي مواطن الضعف والقوة ، وصولا للأفضل والأحسن بشكل مستمر.
- يجب الإهتمام بإتجاة برامج الإبتعاث الداخلية والخارجية من أجل تحقيق النجاح في سوق العمل الذي يضمن لها مجالات ووظائف متنوعة تستوجب مؤهلاتهم .
- تشجيع الكوادر العاملة علي توظيف مهاراتها وإبراز قدراتها لسد مواطن الضعف في إداء مؤسسات سوق العمل.
- ضرورة إيجاد بيئات عمل تحفز علي تحسين الإنتاجية والأداء وسد الثغرات في سوق العمل.
- يجب دعم الموارد البشرية في نطاق مؤسسات القطاع الحكومي والخاص ومراقبة جودة البرامج التدريبية المقدمة للخريجين.
- يجب تدريب الخريجين الجدد في مجالات معدة مسبقا حسب التخصصات المطلوبة في سوق العمل مع وجود أليه للمتابعة للتأكد من تطبيقها.
- يجب إعداد البرامج التدريبية التي تتوافق مع إحتياجات الإفراد وتفهمها والعمل على تنفيذها ورفع كفاءتها التدريبية بالتركيز علي نوع التدريب والتأهيل المأمول في الكوادر العاملة وتطويع الخبرات العملية للقائمين علي تنفيذ البرامج التدريبية والقيام بدراسة جدوي تحليليه لتشخيص حاجيات المؤسسات والأفراد وإجراء التحليلات اللازمة لوضعية العمل.
- إستخدام خبراء من الصناعة والمؤسسات في المشاركة الميدانية بالتدريس بالجامعة مع ممارسة الطلاب معهم علي المواقع العمالية والمشروعات بشكل واقعي وفعلي .
- إنشاء مكاتب تنسيقيه خاصة بالكليات وبين أصحاب المشروعات الإنتاجية والخدمية بهدف تبادل الخبرات وتفعيل عمليات التدريب لدي الطلاب الجامعين والخريجين في مواقع العمل والإنتاج وإتاحة الفرص المناسبة لهم للوظائف بعد التخرج.
- إجراء دراسات لقياس ثقافة وأخلاقيات العمل لإستطلاع وجه نظر الخريجين نحو أهمية ثقافة إحيتاجات سوق العمل والإستمرار في نشر ثقافة وقيم العمل وإحترامه علي المدى الطويل.
- يجب توجيه البرامج التدريبية لحاجيات الأفراد في المؤسسات مع التركيز علي البرامج التأهيلية.
- يجب زيادة الإهتمام وإتاحة الفرصة لخريجي التعليم الجامعي لإعادة التأهيل تمهيداً لإشراكهم في سد إحتياجات سوق العمل.
- عدم الإكتفاء اليوم بالمؤهل الجامعى العملى بل يجب أن تكون هناك العديد من الشهادات التدريبية التى تزيد من الكفاءة و المهارة.
- يجب تحسين مستوى الأجور.

- الموازنه بين العرض والطلب خاصه فى الكليات النظريه.
- يجب تغيير معايير التعيين فى الأماكن الحكوميه.
- مضاعفه الناحيه التطبيقيه أو العمليه والربط بين النظرى والتطبيقى فى سوق العمل.
- يجب حسن تسويق الطالب فهى ليست بالأمر الجيد حتى لو كان الطالب متفوق.

[٨] عضو هيئه التدريس:

- يجب أن تتقارب نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى نسب الطلاب الجامعيين حتى لا تؤثر سلبا على سير العملية التعليمية.
- إن أكثريه أعضاء هيئه التدريس" **من المنتدبين** " يجعل هناك صعوبه فى إيجادهم وقتما يحتاج إليهم الطلاب.
- عدم الإستفادة من طلاب المنح الدراسية بعد عودتهم من الخارج أو حتى توفير الوسائل والمعدات الأزمه لإتاحه الفرصة الحقيقية لهم في التطبيق العملي وبشكل جدي حتى لا تصبح أموالا مهدرة على الدولة.
- ضرورة وضع الثقة في الكفاءات العلمية الوطنية في الإدارة تشجيعا لتأسيس منظور جديد للتعليم الجامعي.
- يجب تحسين ظروف هيئات البحث والتدريس لظروف عملهم وتطوير قدرتهم المعرفية محلياً وخارجيا.
- يجب تحسين الأوضاع المالية لأعضاء هيئة التدريس وإرتفاع الحد الأدنى من مستوى أجورهم .
- ضرورة الإستفادة من "**الأساتذة المغتربين**" وتوفير المعامل والمختبرات اللازمة لتدريس هذه العلوم الخاصة بهم هنا حتى تكون تلك المخرجات علي المستوي المأمول متطلبات السوق العالمي.
- التوسع في إيفاد أعضاء هيئة التدريس للحصول علي الماجستير والدكتوراه سواء بالداخل أو بالخارج والتعرف علي المجالات الجديدة للإستفادة منها في جامعتنا المصرية .
- العمل علي جذب الكفاءات العلمية المصرية من الدول العربية والأجنبية وإمدادها بالمعدات والموارد اللازمة المماثلة لها في الخارج لتساعدها علي تحقيق تنمية شاملة حقيقية علي أرض الواقع.
- تحديد شروط خاصة لكل من (تعيين الإساتذه وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم ومرتباتهم) بما يتماشى ومتطلبات الجودة التعليمية الجامعية المستحدثة.
- تحقيق الفوارق بين إلتزامات التدريس والبحث والخدمة العامة.
- وضع بدائل لنظام التفرغ لأعضاء هيئة التدريس للقيام بأبحاثهم والإشراف على رسائلهم وتدريسهم ومتابعة المحاضرات الخاصة بالدراسات العليا.
- وضع البدائل لتقرير حوافز مناسبة لأعضاء هيئة التدريس للإشراف علي الدراسات العليا كتقرير حوافز مادية مرتفعة أو إدخال المساهمة في الإشراف ضمن شروط ترقيات أعضاء هيئة التدريس .
- إلغاء البنود التي تعوق عضو هيئة التدريس عن الإستفادة من الأبحاث التي يشرف عليها.
- وإتاحة الفرصة للمشرف لزيارة الجامعات الأجنبية والعربية للإستفادة العلمية والتطور خاصة للكفاءات العلمية المصرية بعد عودتها من هجرتها.
- إنشاء مؤسسات للحماية ، جديدة ومبتكرة ، قادرة علي "حماية الموارد البشرية" مثل:إنشاء جمعية لحماية الموارد البشرية المفكرة والماهرة تعمل علي تحقيق تنسيق قومي داخلي وخارجي.
- تمكين العقول المفكرة الماهرة من الإسهام الفعال والخلاق في مجالات العمل المناسبة وتوفير الظروف الممكنة وصولاً إلي أقصى طاقاتها الإنتاجية .

- الإستعاضة عن جهد كبير في إرسال البعثات إلي الخارج ويكتفي بتدريبات قصيرة أو مهمات علمية محددة كلما أقتضي الأمر.
- إقامة الجسور والتواصل مع المختصين والعلماء المغتربين من المصريين في مواقع عملهم في الخارج للإستفادة من جهدهم عن طريق الإستشارة أو المهمات المحددة أو أجراء بحوث ودراسات فينة معينة.
- ضرورة الإعداد النفسي والإجتماعي للطاقات البشرية لتساعدهم علي تحسين وتطوير وظائفهم وإنتاجياتهم.

[٩] البحث العلمي و تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة :

- يجب التدريب علي مهارات البحث العلمي من السنوات الأولي بالجامعة حتى يتم تخرج الطالب وهو مؤهل علمياً وثقافياً بما يتناسب وتلك المرحلة علي أكمل وجه.
- ضرورة تأهيل خريجي التعليم الجامعي لنوع جديد من التعلم يرتكز علي البحث العلمي والفكر النقدي.
- ضرورة تطوير النظم التي تستوعب البحث العلمي وربطة مع حركة المجتمع التنموية التطويرية .
- التوصل إلى توصيات محددة للبحث العلمى والعمل الملتزم به والبعد عن التخمين.
- الإتفاق علي إستيراتجية وطنية موحدة للبحث العلمي تلتزم بها جميع المراكز والجامعات العاملة بالبحث العلمي.
- يجب إن ترتقي السياسات التشريعية بما يتواءم وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية الحافزة للنشاطات العلمية والبحثية والتقنية.
- يجب توفير الموارد البشرية المساندة لنشاطات البحث العلمي والتطوير (كالفنيين والإداريين) في المستويات المختلفة بما في ذلك مستويات الإدارة العليا فإدارة الإبداع تتطلب إدارة إبداعية وسياسات وتشريعات ريادية ، وبيئة مجتمعية إبتكارية .
- تشجيع مراكز البحث والتطوير وبيوت الخبرة العربية علي تقديم خدمات تماثل تلك التي تستعين بها الدول العربية من مؤسسات البحث والخبرة في البلدان المصنعة .
- إنشاء ودعم بنية مؤسسية أهلية فعالة لحفز جهود البحث والتطوير علي صعيد المجتمع كله.

[١٠] مصادر التمويل وزيادة المخصصات المالية المطلوبة :

- إتاحة فرص التمويل للبحث العلمى والتطوير التقاني إما علي صورة منح للمؤسسات غير الهادفة للربح أو قروض بشروط ميسرة للمشروعات الربحية تسترد عند نجاح البحث والتطوير في زيادة إيراد المشروع.
- توفير الدعم المادي للمؤتمرات العلمية بشكل متوازن بين كليات الجامعة وأقسام الكليات .
- ضرورة تنويع مصادر التمويل لبرامج إعداد القوي العامله وتنمية الموارد البشرية بزيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات العمل والإنتاج في التمويل .
- محاولة البحث عن مصادر مغايره ومستحدثة للتمويل الجامعي حتى لو كان ذلك عن طريق زيادة مشاركة الأغنياء في تمويل ميزانية التعليم العالي.
- زيادة مخصصات البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.
- وضع بدائل مناسبة لتمويل خطة البعثات والدراسات العليا كمساهمة من الشركات الصناعية والمؤسسات بتدعيمها .
- يجب عند وضع الميزانية الخاصة بالجامعة مراعاة :
  - زيادة الإنفاق العام علي البحوث وزيادة العاملين في برامجها وتعزيز وجود الخبرات الجديدة .
  - وضع سلم تقديري لتكلفة الصرف علي الأنشطة والمراكز ومرتبات العاملين من باحثيين وفنيين .
  - تخصيص ميزانيات تقديرية للإعداد والدراسات والتجهيزات.

- يجب تحديد نسبة من الناتج القومي العام لزيادة ميزانية التعليم مع مراعاة الضوابط الداخلية المتماثلة في الزيادة السكانية والمتغيرات المستقبلية.

[١١] دور الجامعة في تنمية المجتمع:

- تعظيم مشاركة المجتمع المدني في إنشطة الجامعة فكرياً وتمويلياً.
- إنشاء جامعات أهلية متخصصة تؤسسها منظمات المجتمع المدني.
- ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
- الإكثار من برامج خدمة المجتمع (محاضرات ، مؤتمرات، ندوات ، وورش العمل).
- المشاركة الفعالة والمنظمة في تنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع بما يتناسب مع إحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية مما يساعد علي زيادة قدراته التنافسية.
- إستخدام النظام الضريبي في توفير حوافز لمن يتبرع للتعليم في نفس الوقت الذي تفرض فيه ضرائب إضافية علي الأنشطة الترفيهية أو سلع إستهلاكيه مختارة لصالح التعليم.
- التوسع في إنشاء صناديق حكومية خاصة بالإرتفاع لمستوي مجانية التعليم لتقديم خدمات ومنح لغير القادرين إجتماعيا من الطلاب علي إن تسمي "بصناديق الإقتراض الطلابي ".
- يجب أن تعمل الشركات الخاصة علي إنجاح المعادلة الصعبة من (توافر الوظيفة + الدخل) للشباب الخريجين ولا تقتصر علي أن تكون عامل رابح فقط، بل مساهم في مشاكل مجتمعه مثل "مشكلة بطالة الخريجين" فمن خلال تعيين الأوائل لجميع الكليات كلاً حسب تخصصه، سيساعد ذلك علي حل نصف المشكلة مثلما نجد المثال الحي (لشركة المقاولون العرب) وتعينها للأوائل الخريجين من كلية الهندسة بدخل مناسب حوالى ما يقرب من٢٠٠٠ جنية في الشهر .
- ربط مؤسسات التعليم العالي بالمحيط الإجتماعي وإعتبارها هيئات إستشارية وتكلف كل جامعة أو معهد عال بحل مشاكل موقع معين من مواقع الإنتاج.
- التأكيد علي إقامة المراكز العلمية والبحثية داخل الجامعة.
- التشجيع علي إنشاء كليات جديدة في المناطق الصحراوية والعمرانية الجديدة بما يتلائم والإحتياجات المجتمعية المستحدثة .
- الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والمنزل الإلكتروني Electronic House في العملية التعليمية بدلاً من التكدس في المدرجات والمواصلات.
- والإتجاه نحو الجامعات التخيلية Reality Virtual التي ستساهم في حل مشكلة الطاقة الإستيعابية المحدودة بالجامعات المصرية.
- لابد من إتباع نظام التوجه المهني والذي تبدأ مراحله من ما قبل الجامعة –أي في المرحلة الثانوية– حتى تساعد الطالب في تحديد هدفه المهني بما يتناسب مع مؤهلاته حتى لا يصطدم بالواقع بعد التخرج الجامعي.
- تعديل النظرة إلي القطاع الخاص في مقابل إتاحة المزيد من التسهيلات والمزايا لخريجي الجامعة .
- نشر ثقافة العمل الحر والمنتج والتشجيع علي إنشاء المشروعات الصغيرة.
- التواصل مع الشركات الخاصة والعامة ورجال الإعمال لتأمين الحصول علي الدعم المالي كهبات منتظمة، خصوصاً فيما يتعلق بالإنشطة الخاصة بالبحث العلمي والمؤتمرات العلمية التي تخدم المجتمع وعملية التنمية الشاملة .
- تخصيص ضريبة من أرباح الشركات تخصص للتعليم الجامعي ولدعم حركة البحث العلمي في مصر
- إعطاء المرونة التامة للتصرف بموازنات الجامعة من قبل أمر الصرف أو من يفوضه، وذلك لتسريع حركة البحث العلمي وتطوير العملية التعليمية بما يتوافق وظروف العولمة .

- يجب التوسع في الأنشطة التي تقدمها الجامعة والخدمات سواء في المجال الصحي أو الزراعي أو تقديم برامج التدريب والتوعية التي تخدم وتشبع حاجات القطاعات المختلفة في المجتمع والتي تشكل مورداً مالياً للجماعة.
- يجب إشراك رجال الأعمال والخدمات في مجالس الجامعة وذلك تحقيقاً للتفاعل المتبادل في مجال الإستشارات والدراسات والبحوث والمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات من أجل تطوير إستثمارتها وكفاءتها الإنتاجية والخدمية .